جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبين:
- نواصرية عبد الرؤوف
-عبادة المهدي

بعنوان:

محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر(1990-2020)

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	**الرتبة**	**رئيسا**
الاسم واللقب	**الرتبة**	**مشرفا**
الاسم واللقب	**الرتبة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
لمن لهما الفضل بعد الله عز وجل في وجودي
وربياني وسهر على راحتي
إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
ومتعهما بالصحة والعافية
إلى أخي العزيز
وإلى أختاي العزيزتين
وإلى كل الأهل والأحباب
وإلى كل من حملهم القلب ولم تحملهم الأوراق

شكر وعرفان

عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

<<لا يشكر الله من لا يشكر الناس >>

أتقدم بجزيل شكري وفائق امتناني لأستاذي المشرف بوعافية سمير

على إشرافه على هذه المذكرة

وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان

لأعضاء اللجنة المناقشة الموقرة

على قبولها لمناقشة موضوع المذكرة

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من أعانني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نموذج قياسي لمحددات الطلب على الواردات الغذائية باستخدام أدوات التحليل الاقتصاد القياسي والبرنامج الإحصائيEviews 9 ، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام طريقة المربعات الصغرى على بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة (1990-2020).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية معنوية بين الواردات الغذائية وحجم السكان والانفتاح التجاري ويتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الطلب على الواردات، محددات الطلب، الواردات الغذائية، الأمن الغذائي.

Abstract:

This study aimed to estimate a standard model of food import demand determinants using econometric analysis tools and statistical programme Eviews 9, for which the analytical descriptive approach was relied upon, and the use of the micro-square method on time series data covering the period.(2020-1990)

The study found several conclusions, most notably: a moral expulsion relationship between food imports, population size and trade openness, which is consistent with economic theory.

Keywords: import demand, demand determinants, food imports, food security.

قـــــائـــــــمـــــــة المـــــحـتـــــــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	**I**
قائمة الأشكال	**I**
قائمة الملاحق	**I**
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الواردات والأمن الغذائي	05
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات	05
المطلب الأول: تعريف الواردات	05
المطلب الثاني: أهمية الواردات	06
المطلب الثالث: إجراءات الاستيراد	07
المبحث الثاني: عموميات حول الأمن الغذائي	09
المطلب الأول: الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية	10
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي.	11
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الواردات الغذائية	15
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	17
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية.	17
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية.	20
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر 1990-2020	
المبحث الأول: تحليل تطور الواردات الغذائية في الجزائر	24
المطلب الأول: توزيع الواردات الغذائية حسب مجموعة الاستخدام	24
المطلب الثاني: واقع الواردات الغذائية في الجزائر	28
المطلب الثالث**:** الواردات الغذائية الأساسية في الجزائر	30
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لدالة الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر	43
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج	44
المطلب الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات النموذج	50
المطلب الثالث**:** الدراسة القياسية	53

الخاتمة	
قائمة المراجع	

قـــــائـــــــمـــــــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	واردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	**26**
02	واردات الجزائر من القمح خلال الفترة (2000-2023)	**31**
03	واردات الجزائر من الحليب خلال الفترة (2000-2023)	**33**
04	واردات الجزائر من السكر خلال الفترة (2000-2023)	**35**
05	واردات الجزائر من القهوة خلال الفترة (2000-2023)	**38**
06	واردات الجزائر من اللحم خلال الفترة (2000-2023)	**40**
07	واردات الجزائر من الزيت خلال الفترة (2000-2023)	**42**
08	اختيار شكل النموذج بين الواردات الغذائية وباقي المتغيرات	**54**

قـــــائـــــمـــــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع الواردات الغذائية في الجزائر	24
02	واقع الواردات الغذائية في الجزائر	29
03	واردات الجزائر من القمح خلال الفترة (2000-2023)	30
04	واردات الجزائر من الحليب خلال الفترة (2000-2023)	33
05	واردات الجزائر من السكر خلال الفترة (2000-2023)	35
06	واردات الجزائر من القهوة خلال الفترة (2000-2023)	37
07	واردات الجزائر من اللحم خلال الفترة (2000-2023)	39
08	الواردات الغذائية في جزائر(1990-2020)	44
09	تطور الانفتاح التجاري في الجزائر	45
10	سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	46
11	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	47
12	الحجم الإجمالي للسكان خلال الفترة (1990-2020)	48
13	الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	50
14	مقارنة بيانات النموذج الأصلي والمقدر	60
15	معاملات التوزيع للبواقي	63

قـــــائـــــــمـــــــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تقدير النموذج الخطي	**53**
02	تقدير النموذج لوغاريتمي	**54**
03	تقدير النموذج الأمثل	**58**
04	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	**61**
05	نتائج اختبار ARCH-LM	**62**

مقدمة

تمهيد:

تعتبر الواردات الغذائية محددا هاما للاقتصاد الجزائري، حيث تلعب دورا كبيرا في تلبية احتياجات السكان من السلع الغذائية، تواجه الجزائر تحديات عديدة في تلبية احتياجاتها الغذائية المتزايدة وتعتبر محددات الطلب على الواردات الغذائية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في هذا الجانب الاقتصادي.

يشكل جانب الاستيراد أي الواردات من السلع والخدمات جزءا هاما للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على المتطلبات التي لا يمكن إنتاجها وعرضها بميزة أفضل من الدول الأخرى نذكر منها الواردات الاستهلاكية التي تخص بصفة أساسية المواد الغذائية، وتعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لقطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة.

والجزائر كباقي الدول بحاجة إلى إنتاج البلدان الأخرى وإلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول فيما بينها، وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من القيام بمعاملات التبادل من استيراد وتصدير.

ويعتمد الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية لتأمين العديد من السلع خاصة الغذائية منها والتي يتم استيرادها حسب حاجيات ومتطلبات الدولة لتغطية النقص وسد العجز الذي تعاني منه والمتمثل في عدم تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي.

وقد أصبحت المشكلة الاقتصادية في الجزائر تؤرق الجميع بعدما كثر حولها الحديث وقل العمل وتفاقمت الأزمة في الفترة الأخيرة بشكل كبير حيث تحولت الجزائر إلى دولة مستوردة لأغلب السلع الغذائية مما تسبب في تزايد ما يسمي (بالفجوة الغذائية) والتي تعني الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية وما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان ، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات الاستهلاك الغذائي نتيجة زيادة السكان وتغير أنماط الاستهلاك، فإن معدلات النمو في مساحة الأراضي الزراعية لم تواكب التزايد الغذائي.

وتختلف كمية الواردات الغذائية التي يتم استيرادها من الخارج من عام لآخر ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية كحجم الإنتاج الزراعي والذي رغم زيادته من عام لآخر لم يغطي النقص الغذائي الذي تعاني منه الجزائر وعدد السكان والنمو الإقتصادي وغيرها من العوامل الأخرى.

ووفقا لما سبق ومحاولة منا للإحاطة بموضوع الواردات الغذائية والعوامل المؤثرة عليها قمنا بطرح الإشكالية التالية :

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر الواردات على الاقتصاد الوطني؟
- ماهي العوامل المؤثرة على الواردات الغذائية؟
- ما هو واقع الإنتاج الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما هو النموذج الأمثل الذي يقدر محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر؟

✓ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- اثار الواردات على الاقتصاد الوطني يكون سلبي .
- كلما زاد عدد السكان زادت كمية الواردات الغذائية.
- توجد علاقة طردية بين كل من النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج الزراعي مع الواردات الغذائية.

✓ **أهمية الدراسة:**

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية لتأمين العديد من السلع والمواد الأولية، لهذا تكتسب دراسة الواردات الغذائية أهمية كبيرة.

- يستمد هذا الموضوع من خلال الموقع الذي تحتله الواردات الغذائية والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية.
- تأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الغذائية وما نوع العلاقة بين كل عامل من هذه العوامل والواردات الغذائية.

✓ **أهداف الدراسة:**

- تقييم دور الواردات الغذائية ومعرفة العوامل المؤثرة عليها.
- الرغبة في معرفة إجراءات الاستيراد.
- تحليل محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر.

✓ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على المنهج القياسي لمعرفة درجة الترابط والتأثير الذي ينتج عن بعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات الغذائية الفصل التطبيقي.

✓ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:** تتناول الدراسة الفترة الممتدة بين: (1990-2020)
- **الحدود المكانية:** دراسة اقتصاد الجزائر بالخصوص جانب الواردات الغذائية.

أسباب اختيار الموضوع:

- قلة الدراسات القياسية التي عالجت هذا الموضوع.
- أهمية هذا الموضوع في الجزائر من الجانب الإقتصادي لأن الواردات تلعب دوراً هاماً في سياق توازنات الاقتصاد الكلي حيث تساهم في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.
- الميل والاهتمام الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع.

صعوبات الدراسة: (إن وجدت).

- قلة المراجع الحديثة فيما يخص الجوانب النظرية وكذلك في الجوانب الإحصائية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن مفاهيم عامة حول الواردات و الأمن الغذائي، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول مفاهيم عامة حول الواردات ، أما المبحث الثاني عموميات حول الأمن الغذائي أما المبحث الثالث تحت عنوان دراسات سابقة ، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الغذائية خلال الفترة (1990-2020) ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم تحليل تطور الواردات الغذائية في الجزائر ، أما المبحث الثاني نمذجة قياسية لدالة الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر ، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول الواردات والأمن الغذائي

تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية، وهي تعد من القطاعات المهمة كونها تمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في جانبيها الصادرات والواردات، إذ يوجد بينهما ارتباط وثيق بحيث أن الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى، فإذا لم تستورد الدولة سلعا من الأجانب فإن هؤلاء لن يحصلوا على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة ولنتمكن الدولة المستوردة أن توفر ما لا تملكه وهذه هي العلاقة التي تربط الدول فيما بينها ألا وهي التجارة الخارجية.

ومن أهم السلع المستوردة في الجزائر المواد الغذائية كونها تلعب دور كبير في سد العجز الذي تعاني منه من الناحية الغذائية وذلك لعدة عوامل أساسية نذكر منها: تدهور القطاع الزراعي والتزايد المستمر في النمو الديمغرافي، وهذه الأسباب أدت إلى حصول ما يعرف بانعدام الأمن الغذائي.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإلمام ببعض الجوانب النظرية لموضوع الواردات والأمن الغذائي وبعض العوامل المؤثرة على الواردات الغذائية من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سيتضمن المبحث الأول الإطار النظري للواردات بمفهومها وأهميتها وإجراءات الاستيراد أما المبحث الثاني فسنعرض فيه مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده بالإضافة إلى ركائزه وفي الأخير سنتطرق إلى بعض العوامل المؤثرة على الواردات وطرق قياسها والتي تتمثل في حجم السكان والنمو وحجم الإنتاج الزراعي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات

يعتبر الاستيراد في ميدان التجارة الخارجية نشاط اقتصادي مهم في سير نشاط المؤسسة من حيث توفير المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج والغير متوفرة في السوق المحلي.

المطلب الأول: تعريف الواردات

هناك العديد من التعاريف لمفهوم الواردات حيث عرف علماء الاقتصاد هذا المصطلح كل حسب منظوره لكن المعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها.

الواردات بالمعنى الضيق تمثل قيمة ما يتم شراؤه من السلع من بقية دول العالم لتحقيق منافع وإشباع حاجات الاستهلاك المحلي، وتشكل الجانب المدين في حسابات الميزان التجاري للدولة، وتمثل طلبا من المقيمين داخل اقتصاد ما على سلع وخدمات تنتج خارج ذلك الاقتصاد.

أما بمعناها الواسع فهي قيمة كل ما يتم استيراده من سلع وخدمات ورؤوس أموال من بقية دول لعالم، وتدخل إلى الجانب المدين في حسابات ميزان المدفوعات للدولة، حيث تواجه الدولة مشكلة انخفاض دخلها الوطني عند تسديد قيمة وارداتها[1]

الواردات هي كلمة جاءت من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجانب تم شراءها من الخارج[2].

الواردات هي توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة من أجل التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه.[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن صياغة تعريف للواردات كالآتي :الواردات هي السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي بمختلف أنواعها والتي تجلب إلى الدولة من أجل استهلاكها.

المطلب الثاني: أهمية الواردات

للواردات أهمية كبيرة وذلك بسبب الدور المهم والكبير الذي تحققه للدول، إذ لا يمكن لأي دولة بأن تعيش بمعزل عن العالم، وتتجلى أهمية الواردات فيما يلي:

---

[1]بدر الدين عبد الرحمان لزمد أحمد2019 تقدير دالة الطلب على الواردات في السودان خلال الفترة1998-2017 مجلة معهد العلوم الاقتصادية، ، 22 (02) الصفحات 385-400.

0

[2]خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ،2009 ص25.

[3]شريف علي الصوص، **التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن – عمان، ،2012 ص 24.

- ✓ استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي.
- ✓ التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.[1]
- ✓ في التجارة الدولية الاستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا[2].
- ✓ تعاني كثير من الدول النامية من نقص في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استذلال مواردها وتنمية اقتصادياتها وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الاستيراد.
- ✓ الفائدة الأساسية للاستيراد تتجلى في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من إنتاجها محليا، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا، أو لا تنتج مطلقا، لعوامل مناخية أو نتيجة لسوء مواقع الموارد الطبيعية ومثل هذا الاستيراد سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى المعيشة للدولة.[3]

المطلب الثالث: إجراءات الاستيراد

تتمثل إجراءات الاستيراد فيما يلي:

1- اتخاذ القرار:

قرار الاستيراد يتم اتخاذه بناء على مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع (تجاري أو صناعي) كذلك طبيعة السلعة والمواد المسموح بها وفقا لقوانين الدولة، فمثلا هل الاستيراد من أجل عملية التصنيع أو الاستيراد لإعادة التصدير أو من أجل التوزيع والبيع في السوق المحلي؟ لذا لابد من دراسة الطلب واحتمالا تتوقعه (التنبؤ به) وتحديد الطلب أيضا يختلف باختلاف طبيعة المشروع، فمثلا إذا كان مشروعا صناعيا يقوم بأعمال التصنيع فإن الطلب يمكن تقديره حسب الطرق التالية:

- ✓ دراسة السوق المحلي وحاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي والمستقبل عن طريق القيام ببحوث السوق
- ✓ طلبات الزبائن الذين يزورون المصنع أو معارضه.
- ✓ جداول الإنتاج ومعدل دوران المخزون.
- ✓ من خلال المعطيات التي تطرحها بعض المنشاءات العامة أو الخاصة يمكن التعرف على المواد المطلوبة ومواصفاتها.

2- دراسة أسواق التصدير

في هذه المرحلة يتم البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الأسواق الخارجية، وأهم مصادر الحصول على أسماء الموردين ومعلومات عنهم، الملحقون التجاريون لسفارات بعض الدول التي تصدرها الشركات العالمية، أو عن طريق وزارة الصناعة والتجارة والذرف التجارية، وتجرى دراسة مفصلة لأسواق الموردين من اختيار الموردين المناسبين والمؤهلين للتوريد، وكذلك يجرى الاتصال مع الموردين الذين تم اختيارهم وطلب عروضهم وبيان شروط البيع والتسليم والدفع، وربما يطلب منهم أحيانا عينات من السلع التي ينتجونها.

3- الإستراتيجية:

بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين تبدأ الشركة بوضع استراتيجية الاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية وحاجته لهذه السلع، والآخر إمكانات وموارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض وقبول شروط الموردين سواء الإمكانات المالية أو التمويلية أو أي عناصر أخرى.

---

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان – الأردن ،2010 ص 12.
[2] كامل بكري، رمضان محمد مقلد، وأخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الأردن ،2002 ص 93 .
[3] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص24.

فالتفاوض مسألة هامة وضرورية في التجارة الخارجية، فالمستورد القوي والقادر على التفاوض يجب أن تكون لديه القدرة ونقاط القوة التي يستطيع فيها كسب الصفقة وتحويلها لصالحه، وعند دراسة العروض يجب التنبه إلى ما تفرضه حكومات الدول المصدرة أو المستوردة على هذا النوع من البضاعة أو الشركات المنتجة لها، فقبل المباشرة بالاستيراد يجب التأكد من عدم وجود عوائق حكومية أو جمركية أو سياسية أو أي تحفظات أخرى.

4- البرامج:

في هذه المرحلة تترجم السياسات والأهداف إلى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه السياسات والاستراتيجيات بمعنى آخر تقوم الشركة بتوزيع المعلومات و البيانات الكاملة وفقا لنموذج معين بوضعه أسماء وعناوين الموردين وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتسليم .... إلخ، وبعد ذلك يجري ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها وسياساتها.

5- العقد:

في هذه المرحلة تقوم الشركة بالاتصال والتفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم من أجل تحديد شروط الدفع والتسليم والبيع وأية شروط أخرى، وفي حالة الاتفاق يجري تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها وتوقيعه[1].

6- التراخيص:

تنص قوانين الجمارك في الدول المختلفة على أنه لا يسمح بإنجاز أي معاملة جمركية لأية بضاعة يعلق استيرادها أو تصديرها على إجازة أو رخصة أو شهادة أو أي مستند آخر قبل الحصول على ذلك المستند، وتتضمن رخصة الاستيراد في العادة البيانات التالية:

اسم المستورد، صنف البضاعة، الكمية، بلد المنشأ، مركز الشحن، مركز التخليص، تاريخ إصدار الرخصة، تاريخ انتهاء مدة الترخيص.

عندما يتم إجراء العقد وتثبيت الطلبية تتقدم الشركة المستوردة إلى السلطات الحكومية المختصة كوزارة الصناعة والتجارة للحصول على رخصة استيراد، وخلال هذه الفترة التي تحصل بها الشركة على الموافقة للاستيراد يجب أن تبدأ بمرحلة مهمة من ناحية تسويقية وهي تخطيط حملات إعلانية وترويجية من أجل إطلاع العملاء أو الجمهور وإعلامهم عن توفر هذه السلعة في الوقت القريب كجزء من عملية الترويج.[2]

7- التمويل والائتمان:

تختلف شروط الدفع والتسليم والتمويل حسب شروط الاتفاق ما بين المستورد المصدر وحسب وحدة النقد والصرف، وأهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادة (المقايضة)، الدفع المقدم، الدفع لأجل، الكمبيالات المستندية، الإعتمادات المستندية.

وأهم هذه الطرق الشائعة الإعتمادات المستندية حيث تقوم الشركة بطلب منح اعتماد مستندي لدى إحدى البنوك المحلية بناء على طلب المستورد وبقيمة البضاعة وشروط التسليم وبعد ذلك يقوم البنك المحلي بالاتصال مع البنك المبلغ أو بنك المصدر لإشعاره بفتح الاعتماد وأن يتقدم بكافة الوثائق والمستندات التي يطلبها المستورد، وإذا فعل ذلك المستورد أي الاتصال وقدم الأوراق التي تثبت أن البضاعة تم شحنها يستطيع أن يحصل على ثمن البضاعة خلال هذه الفترة.

8- بواليص الشحن:

يختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها واختلاف وسيلة النقل، والبوليصة عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة

[1] جاسم محمد,**التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2008 ص 194-196

[2] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

المنقولة، ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة وشهادة المنشأ وأية وثائق أخرى مطلوبة إلى البنك لغايات التحصيل.

9- ميناء الوصول:

عند وصول البضاعة إلى ميناء الاستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع إلا لمن يحمل البوليصة الأصلية أو من أجريت باسمه أو بواسطة وكيل يقدمها إلى وكلاء الشحن للحصول على إذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك للتخليص على البضاعة[1].

10- التخليص:

عندما يستلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات والوثائق التجارية[2] .

المبحث الثاني: عموميات حول الأمن الغذائي

يشكل الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي هاجسا كبيرا جزل دول العالم خاصة النامية منها وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي منها:

المطلب الأول: الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي:

إن معنى الأمن الغذائي لذويا يأتي من أمن من باب فهم وسلم، وهو من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، ومنه قوله تعالى <<الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف >>ومن ثم الغذاء، كل ما ينمو به الجسم من الطعام والشراب، وعلى هذا فيكون معنى الأمن الغذائي هو: توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام، والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام، والشراب في الوقت المناسب، أي عند الحاجة[3].

الأمن الغذائي هو قدرة مجتمع ما على توفير الغذاء المطلوب كما ونوعا على المدى القصير والطويل بالسعر المناسب.[4]

توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية.[5]

من خلال هذه التعاريف يمكن صياغة تعريف للأمن الغذائي كالآتي :الأمن الغذائي هو توفير جميع احتياجات سكان الدولة من سلع ومواد غذائية بالقدر المطلوب وبكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية سليمة ونشطة.

الفرع الثاني: مفهوم الاكتفاء الذاتي:

---

[1]جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص196-197.

[2]شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص188-191.

[3]عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان ،2013ص9.

[4]ونوغي مصطفى، **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي**، جامعة الجزائر ،09رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2011ص18.

[5]عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 13

وهو "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا" [1]

وفي هذه الصيغة يعني الاكتفاء الذاتي الغذائي توفير وخلق وتأمين الغذاء داخل الدولة الواحدة دون الحاجة إلى الآخرين، أو الاستعانة بالخارج والية الاستيراد، وهذا المفهوم يؤدي في مستوياته القصوى إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية بين الدول وغياب فكرة الاعتماد المتبادل القائم على أساس العلاقات التجارية الاقتصادية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، وهو طرح بعيد عن الواقع.

الفرع الثالث: مفهوم الفجوة الغذائية:

وهي:" مقدار بين ما تنتجه الدولة ذاتيا"، وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، ويعبر عن الفجوة الغذائية أحيانا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من المواد الغذائية، والذي يؤمن بالاسترداد من الخارج[2]."

تقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة، وبين إجمالي المنتج أو المصنع منها محليا داخل الدولة، وكلما زاد الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية المستهلكة وذات الطلب عليها من جهة، وإجمالي المنتجات المنتجة والمصنعة من جهة ثانية، يدل على عدم قدرة الدولة على توفير وتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وهو ما يؤثر على ضعف الاقتصاد الوطني، ليكون الاستيراد هو البديل لسد الفجوة الغذائية.

4-مفهوم التبعية الغذائية:

تشير التبعية الغذائية بصورة عامة إلى السيادة المنقوصة، وغير الكاملة في مجالات سياسية، اقتصادية، ثقافية وتعليمية ..، وعلى هذا الأساس فإن التنمية الغذائية تعني:

عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة[3]."

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

يتم النظر إلى قضية الأمن الغذائي باعتبارها قضية متعددة الجوانب تشمل المضامين الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية، وتتشابك في وجودها أبعاد عدة كل بعد منها له دلالته التأثيرية، ويمكن تناول أبرز هذه الأبعاد وآثارها على النحو التالي:

1-البعد الاقتصادي للأمن الغذائي:

يوضح هذا البعد العلاقة التي تربط ما بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض بالنسبة للغذاء، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء،

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، "**الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**("القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع) ص 213

[2] نادية أحمد عم ارني، "**النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق** ("عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع,2014)،ص17 .

[3] نفس المرجع ،ص56 .

بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك لاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، مما يشكل عبئا اقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة.

تضمن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستواه السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، وتوجد علاقة طردية بين الغذاء والصحة من جهة وعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء يمكن الأفراد من القيام بدورهم في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فإن تدهور مستوى الأمن الغذائي يعكس تدهور الحالة الصحية للأفراد، باعتبارهم أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول النامية[1].

وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصر تتلخص في:
"-الحفاظ على توازن المقدرة الشرائية للمواطنين بما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله؛ وتوفير عمليات توليد الدخل وتطويره بما في ذلك الاستثمار والتشغيل؛
-وجود مستوى متطور في كفاءة قوانين التصدير والتوريد بما يلائم الاقتصاديات المحلية، والإقليمية والدولية؛
-وجود بعد وقائي للأمن الغذائي تجسده السياسات الاقتصادية الوقائية، لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية، وكذلك تعزيز وفتح الاستثمارات الخارجية والأجنبية؛
-تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وزيادة مدا خيل الضرائب وصعوبات على القدرة التخلي التدريجي والمدروس عن دعم المنتجين للغذاء أثناء ارتفاع تكاليف الإنتاج، أين يكون من الواجب وجود جهاز أو منظومة إصلاح اقتصادي تعمل على ذلك.[2]

2-البعد السياسي للأمن الغذائي: إن تأمين الغذاء لدولة ما ضمن مجموعة سياسات اقتصادية ومشاريع معلنة، لا يعتمد فقط على المقومات الاقتصادية، وإنما يعتمد كذلك على القوة والوزن السياسي للدول، ويحتاج الى النفوذ ومدى تأثير الإطار السياسي أيضا.

يتضمن البعد السياسي للأمن الغذائي جوانب سياسية ففي صميم اهتمامات الدولة، بحيث إن توفير حصة الغذاء المطلوبة للسكان وتلبية احتياجات الأساسية من الغذاء يؤدي إلى الاستقرار السياسي للدولة، ويكون العكس في حال لم يتوفر هذا الأخير.

في العقود الأخيرة أصبح الغذاء عبارة عن سلاح استراتيجي في السياسة الدولية، تستغله الدول التي تملك الوفرة الغذائية، **"وصار الغذاء يستخدم في ابتزاز والضغط على الشعوب في الاستجابة لسياسات الدول المحتكرة لإنتاج الغذاء، والمقصود هنا هو السلع الأساسية المرتبطة بإعاشة الضرورية، أين تجرى إثقال كاهل الدولة بالديون التي تعجز عن سدادها[3].**

إن هذا هو ما يفسر استخدام القمح في الضغط السياسي الدولي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أين تتعمد أحيانا تأخير شحن كميات من القمح كرد على بعض سياسات الدول، ومن أجل الإضرار مثل ما فعله مع الاتحاد السوفيتي سابقا سنة 1979م، وبعض الدول الأفريقية، وكذلك الحصار على العراق (1990-2003) ومنع دخول الغذاء له، وفي هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في النقاط التالية:

---

[1] ناصر بوجلال، **"تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008على الأمن الغذائي في الوطن العربي**("مذكرة ماستر، جامعة 8ماي -1945قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، ،(2014) ص69

[2] محمد نجيب بوطالب، **"أبعاد مفهوم الأمن الغذائي: مقاربة سوسيو-انتربولوجية**("ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استراتيجية الأمن الغذائي والدولي في الوطن العربي، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 7-9 ،2015) ،ص8

[3] إبّراهيم أحمد، الأمن الغذائي، ص.31

-محدودية عدد الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.
–طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية، وجود دول هي أكثر تضررا من استعمال سلاح الغذاء على غرار الدول العربية[1].

يتضح إذا مدى تحكم القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الغذاء واستعماله كأداة لابتزاز السياسي تجاه الدول الفقيرة غير القادرة على الإنتاج، وليس لديها الإمكانيات لذلك، وبالرغم من أنّ للنفط أهمية كبيرة لبعض الدول خاصة التي تعتمد عليها كمد خول أول للدولة، ضمن الدول الريعية، إلا أنّ سلطة الغذاء تبقى الأهم، وخاصة أن معظم الدول التي تعتمد على النفط (دول الخليج، الجزائر، ليبيا، ودول من أمريكا اللاتينية...)، تعاني من فجوة غذائية، ومستوى أمنها الغذائي متدني جدا.

3-**البعد الاجتماعي للأمن الغذائي :** لا يقل البعد الاجتماعي للأمن الغذائي عن البعدين السابقين الاقتصادي والسياسي، وخاصة عندما تكون هنا كزيادة سكانية كبيرة تجعل من الدولة في حاله صعبة جدا، تكون فيها عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، الأمر الذي يجعل من تضيق الفجوة الغذائية في غاية الصعوبة على الدولة، فانعدام الأمن الغذائي نتيجة للعجز الإنتاج الزراعي، وهو الأمر الذي يؤثر على المستوى الاقتصادي للدولة، ويؤثر على المستوى المعيشي للأفراد بالأساس، وهذا ما يدفعهم للبحث عن منافذ وطرق لتوفير الغذاء، وخاصة فئة المزارعين والفلاحين الذين يعيشون في الأرياف وخارج المدينة، ومن خلال ذلك تزداد الهجرة الداخلية إلى المدن، وتزداد البطالة، وتفاقم المشاكل والآفات الاجتماعية ، يؤدي إلى زيادة الضغط على المدن وسكانها، ويتدنى مستوى خدماتها المخططة وفقا شروطها المعروفة، كما تشهد حالة عدم الانتظام، " فمع زيادة النمو السكاني تزداد ظاهرة الفقر، ويبقى فيه إنتاج الفرد، ودخله دون تحسن ملحوظ.[2].

ان هناك علاقة بين دخل الفرد وتوفير الغذاء للأفراد، وكلما ارتفع دخل الأفراد زادت قدراتهم لشراء الغذاء وتوفيره، إما إذا كان السكان يعيشون في فقر وبطالة، فإنهم لا يستطيعون بذلك تحقيق الكفايات اللازمة من الغذاء الضروري لأنفسهم، ويؤدي ذلك إلى النتيجة السلبية على المجتمع، حيث تظهر عليهم أعراض بسبب سوء التغذية، وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين الأمن الغذائي والبعد الاجتماعي، علاقة تماثلية، وكل منهما يمثل حلقة من حلقات الأمن الاجتماعي الشامل، ويمكن أن يكون سببا في إحداث الأخر، وانعدام أي منها يؤدي لانعدام الآخر، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى الأمن الاجتماعي ارتباطا بغياب الأمن الغذائي نجد:

-في كثير من المجتمعات، يحدث عدم توفر الأمن الغذائي بسبب العوامل الطبيعية المتمثلة في الكوارث مثل (الجفاف، التصحر، الفيضانات...)، وكذا السياسات الزراعية والاقتصادية غير الملائمة؛

-عندما يمكن المجتمع أفراده من إشباع أي من احتياجاتهم تبرز على السطح بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك غير المتعارف عليها والتي تتعارض مع قواعد الضبط الاجتماعي، والتي تؤثر سلبا على الكفاية الغذائية.

عندما يفقد الإنسان الأمن الغذائي، تضطرب أهم الاحتياجات الفيزيولوجية لديه، حيث يأتي الأمن الغذائي في المرتبة الأولى بالنسبة لهرم احتياجات الفرد، وبفقدانه فإنه لا يهتم ولا يحترم أيا من قواعد الضبط الاجتماعي. «ولذلك يعد عدم توفر الأمن الغذائي أهم أسباب انتشار الجريمة وانعدام الأمن والطمأنينة" [3]ويرى

[1]مريم قصوري"، **الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – حالة الجزائر** "(رسالة ماجيستر، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم الاقتصادية، (2012) ص70.
[2]حميدة عبد الحسن محمد الظالمي، "**الأمن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية**، "مجلة أوروك 3(2017) ص448
[3]حمد حربة، "**الواقع الغذائي العربي وأسباب التحديات والتطلعات**"(الرياض: جماعة نايف للعلوم الأمنية،2010) ص22

أفراد تتمتع عدم توفر الحاجات الغذائية اللازمة والأساسية لهم، من أهم مهددات الاستقرار والأمن على كل المستويات: المحلية، الوطنية، والإقليمية والدولية.

يرتبط فقدان الأمن الغذائي بانتشار الكثير من الجرائم وأنماط السلوك المنحرف، والنزوح والهجرة نحو المدن، وظهور السكن العشوائي في أطرافها، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا للأمن الاجتماعي عبر:

-الضغوط السكانية التي تؤدي إلى تقلص مساحات الأراضي الزراعية.

-الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة.

-سوء التوزيع وغياب العدالة الاجتماعية.

-اتساع استمرارية ضعف البنية المؤسسية وقصور التنمية البشرية.

-ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الواردات الغذائية

وهي مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغيير في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، وهي كما يلي.

1- **الدخل:** يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وذلك وفقا للنظرية التقليدية التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا أو ما يصطلح عليه بالأسعار النسبية وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات، وتعليل ذلك أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على المنفعة، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد، بمعنى آخر تتحقق هذه العلاقة إذا كانت الواردات تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك وإذا لم يكن هناك إنتاج بديل محلي للسلعة، وفي هذه الحالة تصبح دالة الطلب على الواردات هي دالة الطلب على السلعة نفسها.

2- **الأسعار:** تعتبر أسعار السلع من أهم محددات حركة الواردات، إذ أن الطلب بشكل عام هو العلاقة ما بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويرجع الاقتصاديين ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

-أثر الإحلال في الاستهلاك: أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.

-أثر الدخل، أي ارتفاع أسعار الواردات يقود إلى انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الواردات.

-أثر الإنتاج: حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يقود إلى انخفاض إجمالي الواردات.

3- **الصادرات:** إن للصادرات تأثير ثنائي على الواردات حيث تؤثر عليها من جانبين:

أولا الصادرات الصناعية: وتحتاج هذه إلى مواد خام وسلع وسيطة قد تكون غير متوفرة محليا، وهذا يتطلب استيرادها وهنا يكون تأثير الصناعة، فبزيادتها تزيد الواردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية، والجانب الثاني

[1] نبيلة مسيلتي بن زعمة، "**التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي**" ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في ربط العلاقات التكاملية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لدعم وتمكين الأمن الغذائي؟، المدية،2018)

هو أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم في تكوين احتياطيات للإنفاق على الواردات، وهنا تكون الزيادة في الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى سبب في زيادة الاستيراد وهو ما يؤدي إلى الواردات.[1]

4- **سعر الصرف:** تكون عادة لتغيرات سعر الصرف آثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات.

إن التغيرات في سعر الصرف لها أثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات. حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكييف أو التعديل.وفي هذا الإطار يرى Dornbusch أن الأسعار المحلية ترتبط بمعدل سعر الصرف والسياسة التجارية[2]

5- **احتياطي الصرف الأجنبي:** إن للواردات في الدول النامية خضوع بشكل خاص لاحتياطي الصرف الأجنبي، وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة خضوعها لمستوى الدخل، حيث يعتبر احتياطي الصرف في هذه الدول المصدر الأول والرئيسي لتمويل الواردات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الواردات والأمن الغذائي تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى:

د/ بولحسان آيات الله – د/ بوقرة صلاح، محددات الطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية، 1990 – 2011مجلة العلوم الإنسانية بسكرة العدد 47جامعة باتنة 1جوان 2017.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أهم التغيرات المفسرة لسلوك الواردات الوطنية من المواد الغذائية وذلك لفترة ، 1990 – 2011وقد تبين بعد عدة محاولات أن متغيرات الدخل ومستوى الإنتاج المحلي وكذلك سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي المحددات الأنسب، وان الصياغة اللوغاريتمية للتقدير هي الأفضل خلال فترة الدراسة، وقد تم تقدير دالة الطلب بإحصائيات سنوية وبالقيم الحقيقية وبأخذ عام 2001كسنة الأساس لجميع المتغيرات، واستخدمت الطرق القياسية الحديثة في التقدير حيث تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أفضلية استخدام النموذج متجه الانحدار الذاتي، وقد اتضح من نتائج التحليل باستخدام أداتي تجزئة التباين ودوال الاستجابة النبضية أن الدخل الوطني قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية الأجنبية في المدى القصي أما في المدى الطويل فإن هذه القدرة تتلاشى، أما البديل المحلي أو مستوى ما ينتج محليا قد جاء منافيا للنظرية الاقتصادية عكس ما كان متوقع بالنسبة لسعر الصرف فلم يكن له تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت إليها العديد من الدراسات خاصة المطبقة على الدول النامية.

[1]عبد الرازق غبشي، "أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية –دراسة حالة 1970-2014مذكره دكتوراه تخصص اقتصاد قياسي - جامعه ورقلة (2016-2015) ص 15.

[2]Dornbusch R, The case for Trade Liberalisation in Developing countries, Journal of Economic Perspectives, N01, 1992, P 78.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة اتضح أن السمة الأساسية لهياكل الواردات الجزائرية هي الأهمية البالغة للواردات من المواد الغذائية، بخاصة الحبوب، ما يجعل الجزائر في حالة من التبعية الواضحة للسوق العالمية ورهينة ما يحدث من تقلبات طبيعية أو سياسية أو اجتماعية في دول الإنتاج الكبير.
وبالنسبة لتقدير محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر، فقد اتضح بعد عدة محاولات أن متغيرات الدخل ومستوى الإنتاج المحلي وكذا سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي المحددات الأنسب، وأن الصياغة اللوغاريتمية للتقدير هي الأفضل خلال فترة الدراسة، كما تبين من خلال اختبار حذر الوحدة أفضلية استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، وقد اتضح من نتائج التحليل باستخدام أدائي تجزئة التباين ودوال الاستجابة أن الدخل الوطني هو أهم عامل محدد للواردات الجزائرية في المدى القصير، غير أن هذه الاستجابة تتراجع بشكل كبير جدا في الأجل الطويل، بما يعني أن الدخل الوطني قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الأجنبية في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن هذه الفترة تتلاشى، أما البديل المحلي أو مستوى ما ينتج محليا فقد جاء مخالفا للنظرية الاقتصادية، وما كان متوقعا، في حين لم يكن لسعر الصرف تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت إليها العديد من الدراسات خاصة المطبقة على الدول النامية.

الدراسة الثانية:

د/ خليل علي. د/ مديان محمد نمذجة دالة الطلب على الواردات ف الجزائر خلال الفترة 1970، 2012 – 2012مجلة الحقيقة20-- جامعة أدرار الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل والسياسات التي تؤثر في حجم الواردات الجزائرية وكل من تركيبها السلع وتوزيعها الجغرافي وتستخدم الدراسة في سبيل تحقيق هذا الغرض بعض المقاييس الخاصة بالتركيز السلعي والجغرافي والأهمية النسبية وتحليل سياسات الاستيراد في الجزائر، كذلك يتم تقدير محددات الطلب على إجمالي الواردات خلال الفترة 1970-2012وذلك في إطار مفهوم التكامل المشترك تصحيح الخطأ. ولتحقيق ذلك تم دراسة استقرائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع لتحديد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية، باستخدام اختبار جوهانسن تم التأكيد من تكاملها المتزامن بعد ما تبين استقرار وتكامل كل سلسلة زمنية على حده من الدرجة الأولى، وبالتالي وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات والعوامل التي تؤثر فيها وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات والعوامل التي تؤثر فيها. ولتقدير آثار هذه العوامل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ الغي مقيد وقد بينت النتائج معنوية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية واحتياطي الصرف الأجنبي ونسبة الصادرات للواردات. أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية، والتي تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الواردات. وفي إطار إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية للأجلين القصير والطويل لابد من الأخذ في الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظرا لأهميته في الأجلين حيث من ناحية نجد أن جزء كبي منه ينفق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، ومن ناحية في حالة انخفاض حصيلة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها بشكل كبي قد يكون له أثار سلبية على ميزان المدفوعات كما أوصت الدراسة بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الداخلية لمواجهة نظرياتها المستوردة من الخارج بتحسين الجودة والنوعية إلى تكثيف الجهود الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج.

نتائج الدراسة:

- تشغل الواردات أهمية خاصة بالاقتصاد الجزائري، حيث ارتفعت قيمة الواردات خلال الفترة 2012 – 1970من 6205مليون دج إلى أزيد من 3443مليار دج وذلك بمعدل نمو سنوي قدره 13.43 %سنويا.

- إن سياسة الإحلال محل الواردات والاستراتيجيات الصناعية المصاحبة لها لم تؤدي إلى خفض مطلق للواردات، وإنما عملت على تغيير تركيبها السلعي بحيث تحل الواردات من سلع التجهيز الصناعية ومواد نصف مصنعة محل الواردات من السلع الاستهلاكية.

- تزداد أهمية الواردات من الدول الأسيوية الغير عربية بشكل كبير، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لها لأكثر من أربعة مرات خلال فترة1970-2012ويرجع ذلك إلى نمو الطاقة التصديرية لها بشكل كبير خلال هذه الفترة.

الدراسة الثالثة:

د/ كروشة إيمان. أد/زايري بلقاسم دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا الى الجزائر خلال ،2000 – 2015مجلة اقتصادية لشمال افريقيا 17جامعة حسبة بن بوعلي – الشلف– الجزائر، جامعة وهران سنة2017.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أهم المحددات التي تؤثر على الطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر، باعتبارها تمثل أكثر من ثمن الواردات الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000إلى 2015,وذلك بتحليل العلاقة الموجودة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الانفتاح التجاري سعر الصرف، التضخم، رسوم الموانئ، احتياطات الصرف) وحجم الواردات المنقولة بحرا في الجزائر.

نتائج الدراسة: استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على الطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر، خلال فترة ما بين 2000إلى 2015,ومن أهم النتائج التي يمكن الإشارة إليها هي أن النقل البحري يعتبر من أهم وسائل النقل التي تعتمد عليها الجزائر في مبادلاتها الخارجية، وأن تكاليف الموانئ لا تعتبر من العوامل التي تحد من حركة تنقل السلع المستوردة، جاءت النتائج غي متوافقة مع النظرية الاقتصادية لكل من الانفتاح التجاري، التضخم، كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين سعر الصرف وحجم الواردات المنقولة بحرا، حيث يعتبر أهم محددات للطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر، كما أكدت الدراسة عن أهمية ودور الاحتياطات الدولية كمحدد للواردات المنقولة بحرا للجزائر.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

دانيال جبتنكوم، محددات الصادرات الزراعية حالة الكاميرون، ورقة بحث AERC120جامعة ياوندي 2002.

أهداف الدراسة:

تبحث هذه الورقة في محددات ثلاث صادرات زراعية من الكاميرون بين عامي1972/1971 ،1995/1996 يتم تحديد وتقدير وظائف توريد الصادرات لمحاصيل التصدير الثلاثة المختارة: الكاكاو والبن والموز، تقديرات كمية تم الحصول عليها من إجراء تقدير المربعات الصغرى العادي OLS يشير إلى ما يلي: استجابة العرض التصديري لجميع المحاصيل للتغيرات النسبية في الأسعار ايجابية، لكنها مهمة إلى حدها، يمكن أن يعزى هذا إلى طبيعة تقييد الأسعار الأسواق الدولية لهذه السلع، التغيرات في طبيعة شبكة الطرق.

تؤثر بشكل ايجابي على إمدادات الصادرات من الكاكاو والبن والموز. المزيد من الائتمان للمحاصيل للمصدرين تأثير كبير وايجابي على توريد الصادرات لجميع المحاصيل وبالمثل، فإن تأثير هطول الأمطار على نمو السلع الثلاثة ايجابي ولكن مهم فقط الكاكاو والقهوة والموز، تظهر مدى التعديل الهيكلي.

التأثير الايجابي على المعروض من المحاصيل التصديرية للسياسات المنفذة تشي هذه النتائج إلى نتيجتين:

أولا: الحساسية الهامشية للمحاصيل تجاه التغييرات السببية في الأسعار تعني أن الحوافز السعرية ليست كافية لبل المطلوب توريد الصادرات من السلع الزراعية في الكاميرون.

ثانيا: الحساسية الكبيرة من المحاصيل قيد النظر لتوافر الائتمان وتحسين الطريق الشبكات وتغيير السياسات المحددة المنفذة.

يعني أن محاولات زيادة المعروض من تصدير المحاصيل الزراعية في الكاميرون يجب أن تركز على هذه المتغيرات.

نتائج الدراسة:

حاولت هذه الدراسة تقييم محددات العرض التصديري لثلاثة زراعية المحاصيل في الكاميرون: الكاكاو والبن والموز، الأساس المنطقي هو أن الكاميرون باعتبارها متخذ الأسعار في سوق هذه المحاصيل، لديه طريقة واحدة فقط لزيادة عائدات التصدير وذلك عن طريق زيادة المعروض من الصادرات ، تظهر النتائج أن أسعار المنتجين وليس كذلك تعتبر أسعار التصدير مهمة للغاية في زيادة المعروض من تصدير الكاكاو والبن هو تعتبر أسعار التصدير مهمة بالنسبة للموز فقط (خاصة بسبب عدم وجود أسعار المنتجين) إن تحسين البنية التحتية للطرق سيكون له تأثير ايجابي على إمدادات الصادرات وبالمثل، فإن المزيد من الائتمان لمصدري المحاصيل سيسهل شراء المحاصيل من المزارعين وبالتالي زيادة الصادرات، تأثيرا ايجابيا على السياسات المنفذة تحرير السوق، وإعادة هيكلة الأنشطة الإنتاجية و الأسعار التي يحددها السوق تتأثر إمدادات الصادرات أيضا بعوامل طبيعية مثل هطول الأمطار في حالة الكاكاو والقهوة.

دلالات هذه الدراسة هي أن أي محاولات لتحسين المعروض من الصادرات يجب أن تركز المحاصيل الزراعية في الكاميرون على ما يلي: السماح للمزارعين بالحصول على مكافئة مرضية على جهودهم، توفي المزيد من الائتمان للمصدرين (هذه الإرادة بشكل متزايد على المبادرة الشخصية للمصدرين منذ أن الحكومة الانفصال عن القطاع ، و لا ينبغي أن يكون صعبا للغاية لان هذه قصية الأجل قروض ،) تحسين شبكة اطرق لتسهيل نقل المحاصيل إلى ميناء الخروج ومواصلة تحرير قطاع الصادرات الزراعية الفرعي نظرا للتحرير الكامل للقطاع الفرعي لمحاصيل التصدير، فإن قيود تمت إزالة السوق الدولية، ومن المتوقع أن تلعب الأسعار دورا أكثر أهمية فيما يتعلق بسوق الموز على وجه الخصوص، فإن الكاميرون تنتج بالفعل في الوقت الحالي أكثر من الحصة المخصصة في سوق الاتحاد الأوروبي المحمي، أدت حرب الموز إلى خسارة من الامتيازات التي تضع بها دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي في سوق الاتحاد الأوروبي، تم في الوقت الحاضر، بن يتمكن الموز الكاميروني من منافسة تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية التي يتم إنتاجها بتكلفة أقل بكثير (245دولارا أمريكيا للطن مقابل 354دولارا أمريكيا للطن موز كاميروني) يبدو أن الأولوية الآن هي إيجاد طرق لتقليل تكلفة إنتاج الموز لتكون قادرة على المنافسة، يجب أن يسمح هذا للكاميرون بالتغلب أسواق جديدة أو للمنافسة بفعالية في السوق التقليدية (الاتحاد الأوروبي) في حالة تفتح حرب الموز هذه السوق لموز أمريكا اللاتينية.

خلاصة الفصل الأول:

الاستيراد والأمن الغذائي هما مفهومان مترابطان في مجال الزراعة والتجارة الدولية. يشير الاستيراد إلى السلع الغذائية والمواد الزراعية التي يستوردها بلد ما من خارج حدوده لتلبية احتياجاته الغذائية المحلية. أما الأمن الغذائي فيعبر عن قدرة البلد على توفير الغذاء الكافي والمغذي لسكانه بشكل مستدام ومستقر.

يعتبر الأمن الغذائي أحد الأهداف الأساسية للدول، حيث يهدف إلى تحقيق توازن بين الإنتاج المحلي للمواد الغذائية والاعتماد على الواردات الخارجية. وتعتبر الواردات جزءًا من الحل لتعزيز الأمن الغذائي، خاصة في البلدان التي تعاني من عوامل طبيعية مثل جفاف الأراضي أو نقص الموارد المائية أو نقص التنوع الزراعي.

تعد الواردات الغذائية طريقة لتعزيز تنوع الإمدادات الغذائية وتوفير المنتجات التي قد لا تتوفر محليًا. يمكن للبلدان الاعتماد على الواردات لسد الفجوة بين الطلب المحلي والإنتاج المحلي، خاصة في الفترات التي يتعذر فيها على القطاع الزراعي المحلي تلبية الاحتياجات بشكل كامل.

ومع ذلك، يجب أن يتم إدارة الواردات بحذر لضمان الاستدامة والاعتمادية الغذائية على المدى الطويل. من الضروري تنويع مصادر الواردات وتعزيز الاستدامة البيئية للإنتاج الغذائي المحلي. يجب أن تكون السياسات الحكومية موجهة نحو تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين بنية البنية التحتية الزراعية، وكذلك تشجيع الابتكار والتكنولوجيا في القطاع الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك استراتيجيات وسياسات للتعامل مع التقلبات في أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي. يمكن أن تؤثر الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية والبيئية على توافر وتكلفة الواردات الغذائية، وبالتالي تؤثر على الأمن الغذائي.

في النهاية، يعد تحقيق الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة تتطلب التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة والمنظمات الدولية. يجب أن تعمل الدول على تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتعزيز الاستدامة الغذائية وتوفير الغذاء الكافي والمغذي لجميع سكانها.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر 1990-2020

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر 1990-2020.

تمهيد:

سنقوم من خلال هذا الفصل إعطاء هذه الدراسة جانبها التطبيقي مستعينين بالاقتصاد القياسي باعتباره أحد فرع علم الاقتصاد الذي يهتم أساسا بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقدير نموذج قياسيين واعتمدنا في اختيار متغيرات الدراسة بالدرجة الأولى على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، يمثل النموذج محددات الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2023.

المبحث الأول: تحليل تطور الواردات الغذائية في الجزائر

تشكل الواردات الغذائية نسبة معتبرة من الواردات الجزائرية، نظرا لاستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب.... الخ.

المطلب الأول: توزيع الواردات الغذائية في الجزائر

سنعرض توزيع الواردات الغذائية في الجزائر بصورة مجملة، كما هو مبين في الدائرة النسبية أسفله.

الشكل رقم (01): دائرة نسبية توضح توزيع الواردات الغذائية في الجزائر.

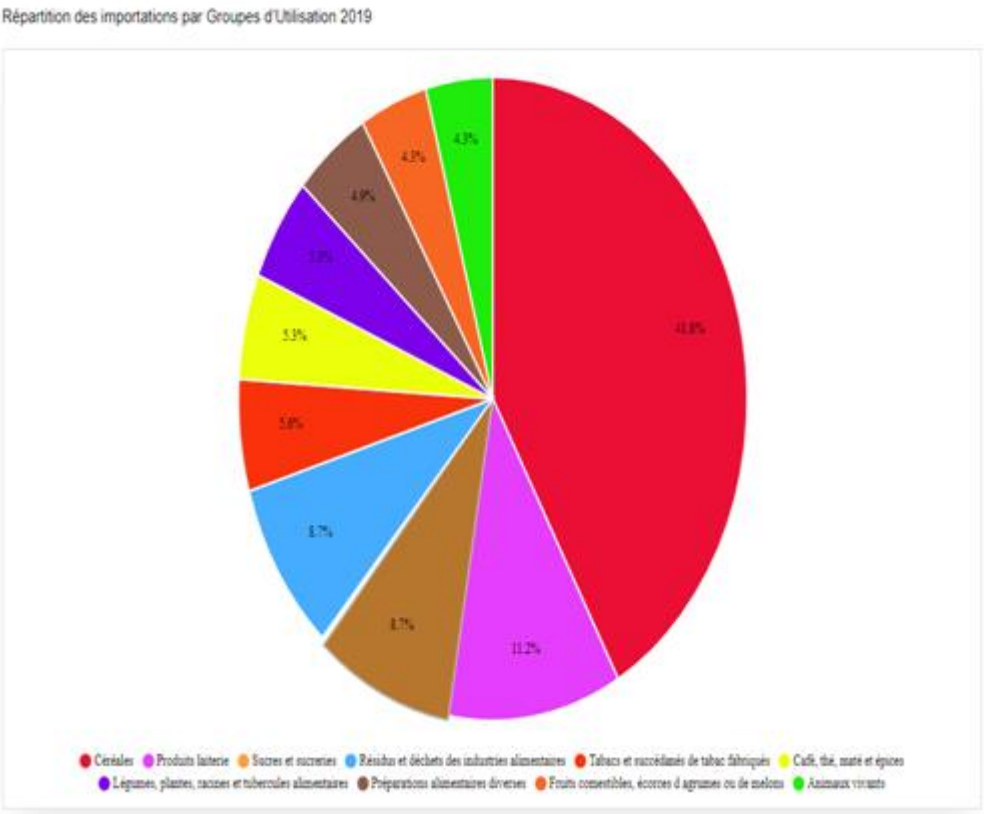

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

/www.algeriabusiness.info/importation-des-produits-alimentaire-en-algerie-analyse

لا تزال مجموعة "السلع الغذائية" تحتل المرتبة الثالثة في هيكل الواردات التي تمت خلال عام 2019 بحصة 19.25٪ من القيمة الإجمالية. وبلغت واردات هذه المجموعة 8.07 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، بانخفاض قدره 5.85٪ مقارنة بعام 2018.

من حيث هيكل المجموعة المذكورة، تظهر منتجات الحبوب والألبان ومنتجات الألبان والسكريات والحلويات والمخلفات والنفايات من الصناعات الغذائية، حصة كل منها 33.52٪ ، 15.43٪ ، 9٪ و 6.95٪.

ضمن هذه المجموعة، كانت الزيادات التي تم الحصول عليها خلال عام 2019 تتعلق بشكل رئيسي بالتبغ المصنّع وبدائل التبغ بحوالي 30.82٪، والفواكه الصالحة للأكل وقشر الحمضيات أو البطيخ بنسبة 71.98٪ والحيوانات الحية حوالي 67.98٪.

أما بالنسبة للانخفاضات فتتعلق بشكل رئيسي بالحبوب (11.70٪) والحليب ومنتجات الألبان (11.08٪) والسكريات والحلويات (10.92٪) والمخلفات والنفايات من الصناعات الغذائية (16.58٪) والخضروات والنباتات والجذور والدرنات الصالحة للأكل. بمعدل 12.06٪.

جدول رقم(01): يوضح الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	مواد غذائية	منتجات زراعية	مجموع الواردات الكلية	الواردات غذائية من الواردات الكلية%
2000	2415	85	9173	26.32
2001	2395	155	9940	24.09
2002	2740	148	12009	22.81
2003	2678	129	13534	19.78
2004	3597	173	18308	19.64
2005	3587	160	20357	17.62
2006	3800	96	21456	17.71
2007	4954	146	27631	17.93
2008	7813	174	39479	19.79
2009	5863	233	39294	14.92
2010	6058	341	40473	14.99
2011	9850	387	47247	20.85
2012	9022	330	50376	17.90
2013	9580	580	55028	17.40
2014	11005	658	58580	18.79
2015	9314	663	51702	18.01
2016	8223	503	70894	18.64
2017	8438	611	46059	18.31
2018	8573	563	46197	18.55

المصدر: المديرية العامة للجمارك

نلاحظ أن قيمة واردات الأغذية جميع أنواعها في تزايد مستمر إلى أن بلغت 11005 مليون دولار سنة 2014و هي أعلى قيمة مسجلة لتأتي بعدها سنة 2011 بـ 9850 مليون دولار، أي زادت قيمة الواردات الغذائية بمعدل 98.254 بالمائة من سنة 2000 إلى سنة 2018 وهي زيادة جد كبيرة تعكس وضع الجزائر إن صح التعبير.

وهذا ما يؤكد أن الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج وعاجز عن توفي غذائه محليا، خاصة فيما يخص المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في الحبوب، الحليب والسكر والزيوت النباتية التي تحتل الصدارة من حيث الواردات بالرغم من الجهود المبذولة، ومما عمق وزاد من قيمة الواردات هو ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية خاصة منذ سنة2007 وسنة 2008مما تسبب في الأزمة العالمية للغذاء والتي كان سببها الرئيسي ارتفاع أسعار السلع الغذائية ثم أزمة الغذاء سنة 2011.

إلا أن سنتي 2015و 2016سجلتا تراجعا طفيفا في قيمة الواردات الغذائية، على التوالي9314:مليون دولار و8224 مليون دولار، لتعاود الارتفاع خلال سنتي 2017 و، 2018 غير أنها تبقى مرتفعة بجميع المقاييس برغم جهود الدولة في الحد من فاتورة الواردات.

الإنتاج الزراعي بنوعيه ارتفع معدل إنتاجه خاصة بعد تبني الدولة لسياسات وبرامج فلاحيه منذ سنة ، 2000 وذلك محاولة منها للقضاء أو التقليل من التبعية الغذائية للخارج ، إلا أن استمرار الارتفاع في قيمة الواردات الغذائية بقي على حاله ، ما يفسر فشل هذه السياسات والبرامج ، فمثلا فيما يخص مادة القمح الاعتماد على الاستيراد فاق نسبة 60 % لتغطية عجز الإنتاج المحلي ، بالرغم من الزيادة في الإنتاج إلا أنه لا يغطي الطلب المحلي ، ويرجع ذلك أساسا إلى أن نسبة نمو الإنتاج تعتبر بطيئة اذا ما قورنت بنسبة النمو السكاني السريعة وبالتالي زيادة عدد طالبي الغذاء.

ما فيما يخص مجموعة المنتجات الزراعية فسجلت هي الأخرى ارتفاعا متذبذبا من سنة لأخرى، ففي سنة 2000 بلغت الواردات 85 مليون دولار لترتفع إلى 633 مليون دولار سنة 2015أي ما يمثل 680 بالمائة , تليها سنة 2014 بـ 658 مليون دولار ، أما بالنسبة لسنة 2018 فسجلت انخفاضا 15.08 % مقارنة بسنة 2014 .

تحتل الواردات الغذائية غالبا المرتبة الثانية والثالثة بالنسبة لجملة الواردات الجزائرية ، وتتأرجح نسبها بين الارتفاع والانخفاض لكن السمة الغالبة هي الارتفاع ، أعلى نسبة كانت سنة 2000 بـ 26.32% تأتي بعدها سنة 2001 بـ 24.09% ، لتستقر في نسبة 17% معظم السنوات باستثناء سنتي 2014و 2015سجلت ارتفاعا على التوالي: 18.79% و 18.01% ، ثم انخفضت سنة 2016 لتعاود الارتفاع سنتي2017 و 2018 ,أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2009 بـ 14.92%وسنة 2010 بـ 14.99%، ويمكن إرجاع أهم أسباب الانخفاض إلى أن الجزائر حققت في هذه السنة زيادة كبيرة في كمية إنتاج الحبوب الشتوية التي بلغت 61.227.000 قنطار ما أثر على قيمة واردات الحبوب خاصة القمح بنوعيه الصلب واللين.

أما سنة 2006احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الثالثة بقيمة تقدر بـ 3.800مليار دولار أمريكي أي17.52% من مجموع الواردات لسنة 2006بينما بلغت 3.587مليار دولار خلال 2005بزيادة ضئيلة بلغت 5.93%، تتعلق بالسميد والدقيق 1.227مليار دولار، الحليب والمنتجات البنية 655مليون دولار، السكر 420

مليون دولار، البن والشاي 167مليون دولار، اللحوم 153مليون دولار والحبوب الجافة وغير ذلك 137مليون دولار.

أما بالنسبة لسنة 2007شغلت المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات بمبلغ 2.260مليار دولار ما يمثل نسبة 17.80%من مجموع الواردات للسداسي الأول لسنة 2007مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 20.99%مقارنة مع سنة 2006التي بلغت ما قيمته 1.868مليار دولار، وتتمثل واردات المواد الغذائية لسنة 2007 في:

-الحبوب 917.10مليون دولار.
- الحليب ومشتقاته 498.81مليون دولار.
- البقول الجافة 94.23مليون دولار.
- اللحوم 71.59مليون دولار.

في حين بلغت قيمة الواردات من المنتجات الغذائية خلال السداسي الأول من سنة 2008مبلغ 3.79مليار أي بنسبة 21.17% من الحجم الإجمالي، حيث سجلت أهم المنتجات التابعة لها ارتفاعا قدر بمبلغ 1.49مليار دولار 64.41%

المطلب الثاني: واقع الواردات الغذائية في الجزائر

الشكل رقم (02): منحنى بياني يمثل واقع الواردات الغذائية في الجزائر

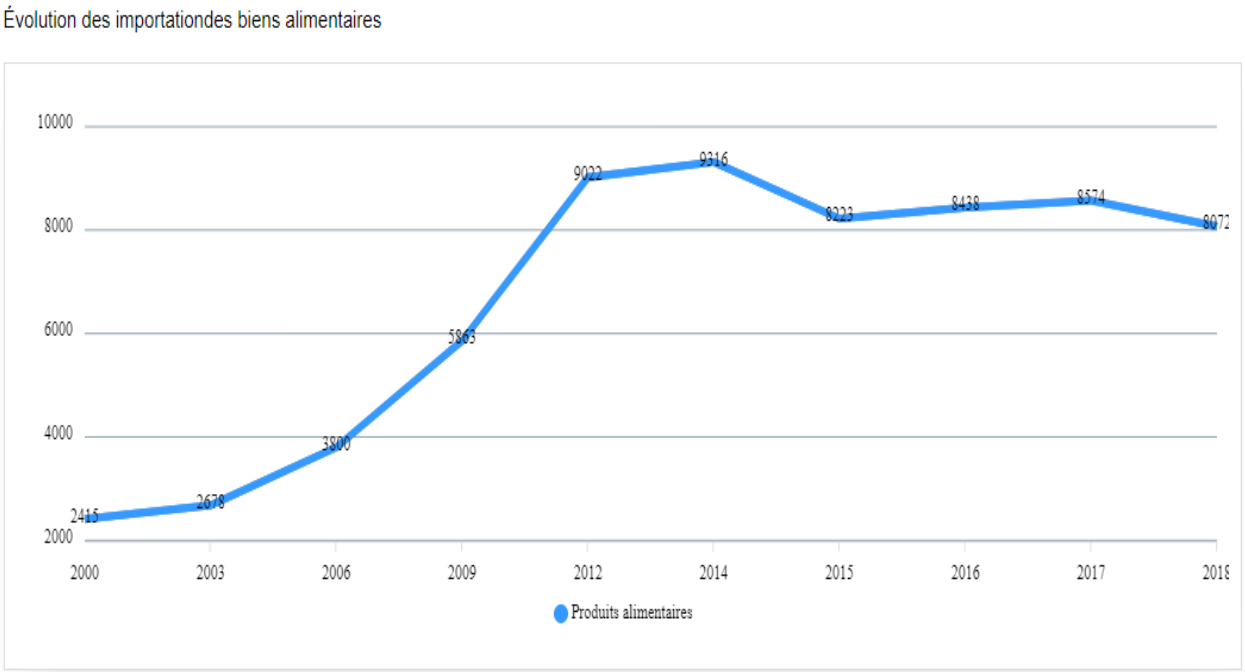

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: www.algeriabusiness.info/importation-des-produits-alimentaire-en-algerie-analyse/

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن قيمة واردات الأغذية جميع أنواعها في تزايد مستمر الى أن بلغت 9316 مليون دولار سنة 2014وهي أعلى قيمة مسجلة لتأتي بعدها سنة 2012 بـ 9022 مليون دولار، أي زادت قيمة الواردات الغذائية بمعدل 98.254 بالمائة من سنة 2000 الى سنة 2018 وهي زيادة جد كبيرة تعكس وضع الجزائر إن صح التعبير.

نلاحظ أن منتجات من قبل العائلات بجميع أنواعها في تذبذب إلى أن بلغت 7000وحدة سنة 2011و هي أعلى قيمة مسجلة لتأتي بعدها سنة 2012 بـ 5022وحدة، أي انخفضت منتجات من قبل العائلات الغذائية وهي انخفاض كبير.

حيث أن الإنتاج مادة الدقيق ومشتقاته يحتل أكبر نسبة قدرت سنة 2011 ب 4000 وحدة وتأتي بعدها في سنة 2014 ب 3680 وحدة وادني قيمة في سنة 2019 قدرت ب 2706 وحدة.

حيث أن الإنتاج مادة الحليب ومشتقاته يحتل أكبر نسبة قدرت سنة 2011 ب 1544 وحدة وتأتي بعدها في سنة 2012 ب 1269 وحدة وادني قيمة في سنة 2019 قدرت ب 170 وحدة.

حيث أن الإنتاج مادة السكر والسكريات يحتل أكبر نسبة قدرت سنة 2011 ب 1163 وحدة وتأتي بعدها في سنة 2010 ب 679 وحدة وادني قيمة في سنة 2019 قدرت ب 170 وحدة.

حيث أن الإنتاج مواد الأخرى يحتل أكبر نسبة قدرت سنة 2012 ب 195 وحدة وتأتي بعدها في سنة 2017 ب 136 وحدة كما انعدمت قيمتها بسبب جائحة كورونا في سنة 2019.

المطلب الثالث: الواردات الغذائية الأساسية في الجزائر

1- واردات الجزائر من القمح حسب السنة

يحتل هذا البند المرتبة الأولى لواردات المنتجات الغذائية، حيث نلاحظ من خلال المنحنى و الجدول في الأسفل أن الواردات الغذائية من القمح في الفترة 2000-2023 في تذبذب مستمر ففي سنة 2000 كانت واردات القمح 5.600.000 كغ حيث شهد تزايد و تناقص إلى أن تكون اصغر قيمة من واردات القمح سنة 2003 بـ: 3.746.000 كغ ثم قفزة واردات القمح إلى أن وصلت سنة 2016 إلى اعلي قيمة بـ 8.414.000 كغ هذه الزيادة ، التي يفسّرها مؤشر أسعار الحبوب والنفط في السوق الدولية ، مرتبطة أيضًا بالانتفاضات الشعبية التي حدثت في تونس وليبيا والتي دفعت الجزائر إلى الاحتراز من أي انتفاضة الحبوب.

الشكل رقم (03): منحنى بياني يمثل واردات الجزائر من القمح حسب السنة (1990-2020)

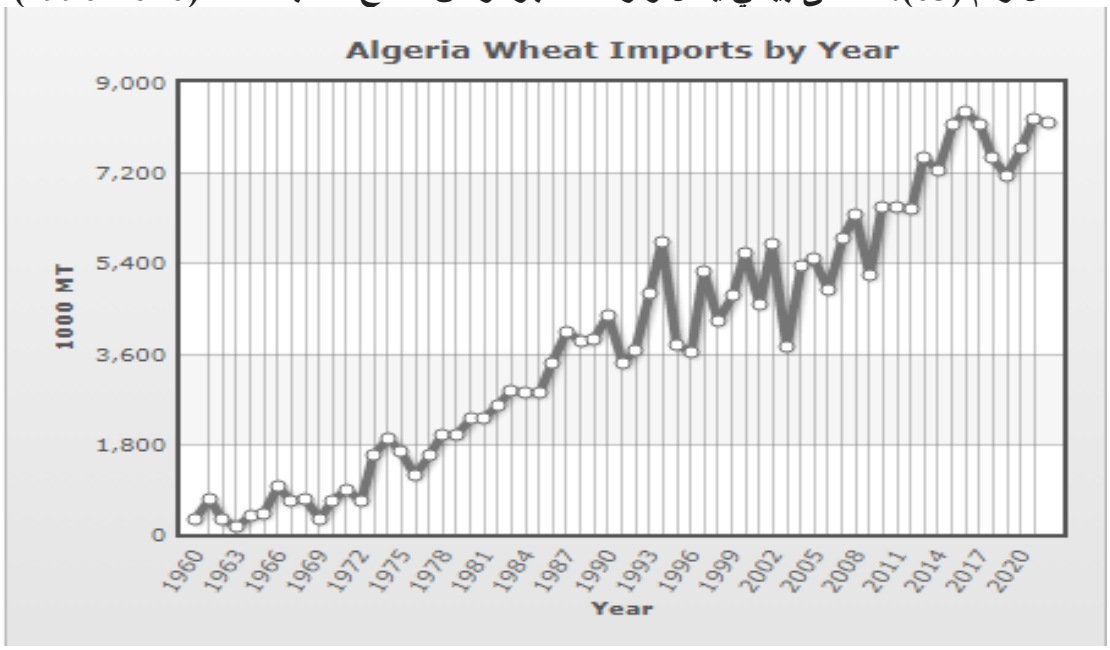

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=wheat&graph=imports

جدول رقم (02): يوضح واردات الجزائر من القمح خلال فترة (2000-2023)

Market Year	Imports	Unit of Measure	Growth Rate
2000	5600	(1000 MT)	17.89 %
2001	4572	(1000 MT)	-18.36 %
2002	5792	(1000 MT)	26.68 %
2003	3746	(1000 MT)	-35.32 %
2004	5358	(1000 MT)	43.03 %
2005	5483	(1000 MT)	2.33 %
2006	4874	(1000 MT)	-11.11 %
2007	5904	(1000 MT)	21.13 %
2008	6356	(1000 MT)	7.66 %
2009	5167	(1000 MT)	-18.71 %
2010	6516	(1000 MT)	26.11 %
2011	6500	(1000 MT)	-0.25 %
2012	6484	(1000 MT)	-0.25 %
2013	7484	(1000 MT)	15.42 %
2014	7257	(1000 MT)	-3.03 %
2015	8153	(1000 MT)	12.35 %
2016	8414	(1000 MT)	3.20 %
2017	8172	(1000 MT)	-2.88 %
2018	7515	(1000 MT)	-8.04 %
2019	7145	(1000 MT)	-4.92 %
2020	7680	(1000 MT)	7.49 %
2021	8286	(1000 MT)	7.89 %
2022	8200	(1000 MT)	-1.04 %

- **1Métrique tonne = 1000 kg.**
- **1000 Métrique tonne = 1.000.000 kg.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=wheat&graph=imports

2- واردات الجزائر من الحليب ومشتقاته حسب السنة:

يأتي بعد ذلك الحليب ومشتقاته فقد استهلك هذا النوع من الواردات الغذائية 3.4 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية أو 15.6٪ من الإنفاق المخصص لواردات الغذاء ,حيث من خلال المنحنى البياني والجدول الموضحين في الأسفل كانت واردت الحليب في تذبذب خلال الفترة 2000-2023 فمن خلال المنحنى السابق نرى في سنة 2000 كانت الواردات بحصة 70 ألف لتر ثم انخفضت الواردات بالنسبة للحليب ومشتقاته إلى أن تصل إلى ادني مستوى خلال الفترة 2003-2006 بحصة 68 ألف لتر, ولقد كانت أعلى حصة من الواردات الحليب ومشتقاته سنة 2014 بـ : 173 ألف لتر لتصل سنة 2023 إلى حصة قدرها : 135 ألف لتر، تقدم الأسر الجزائرية نفسها كأول مستهلك من شمال إفريقيا لهذا المنتج الذي تستورده بنسبة الثلث على شكل حليب مجفف. لاحظ أنه من بين 3.3 مليار لتر من الحليب يتم استهلاكها اليوم في الجزائر، يتم إنتاج 2.2 مليار لتر محليًا.

الشكل رقم (04): يمثل واردات الجزائر من الحليب ومشتقاته خلال الفترة (2000-2023).

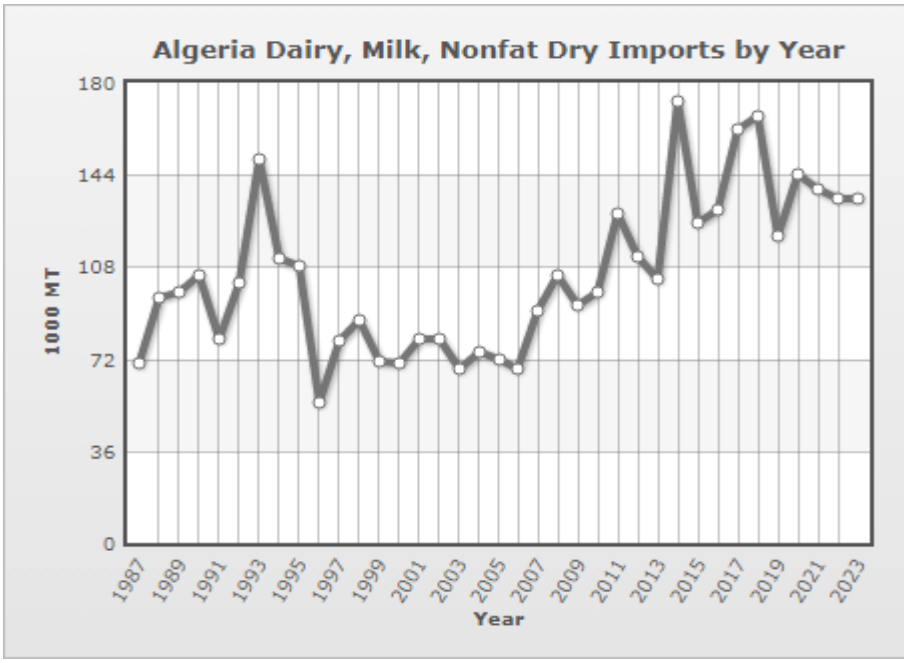

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=nonfat-dry-milk&graph=imports

جدول رقم (03): يمثل واردات الجزائر من الحليب ومشتقاته خلال الفترة (1990-2023).

Market Year	Imports	Unit of Measure	Growth Rate

2000	**70**	**(1000 MT)**	**-1.41 %**
2001	**80**	**(1000 MT)**	**14.29 %**
2002	**80**	**(1000 MT)**	**0.00 %**
2003	**68**	**(1000 MT)**	**-15.00 %**
2004	**75**	**(1000 MT)**	**10.29 %**
2005	**72**	**(1000 MT)**	**-4.00 %**
2006	**68**	**(1000 MT)**	**-5.56 %**
2007	**91**	**(1000 MT)**	**33.82 %**
2008	**105**	**(1000 MT)**	**15.38 %**
2009	**93**	**(1000 MT)**	**-11.43 %**
2010	**98**	**(1000 MT)**	**5.38 %**
2011	**129**	**(1000 MT)**	**31.63 %**
2012	**112**	**(1000 MT)**	**-13.18 %**
2013	**103**	**(1000 MT)**	**-8.04 %**
2014	**173**	**(1000 MT)**	**67.96 %**
2015	**125**	**(1000 MT)**	**-27.75 %**
2016	**130**	**(1000 MT)**	**4.00 %**
2017	**162**	**(1000 MT)**	**24.62 %**
2018	**167**	**(1000 MT)**	**3.09 %**
2019	**120**	**(1000 MT)**	**-28.14 %**
2020	**144**	**(1000 MT)**	**20.00 %**
2021	**138**	**(1000 MT)**	**-4.17 %**
2022	**135**	**(1000 MT)**	**-2.17 %**
2023	**135**	**(1000 MT)**	**0.00 %**

- **1Métrique tonne = 1000 kg.**
- **1000 Métrique tonne = 1.000.000 kg.**

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=nonfat-dry-milk&graph=imports

و www.algeriabusiness.info/importation-des-produits-alimentaire-en-algerie-analyse

3- واردات الجزائر من السكر حسب السنة:

الشكل رقم (05): يمثل واردات الجزائر من السكر خلال الفترة (1990-2023)

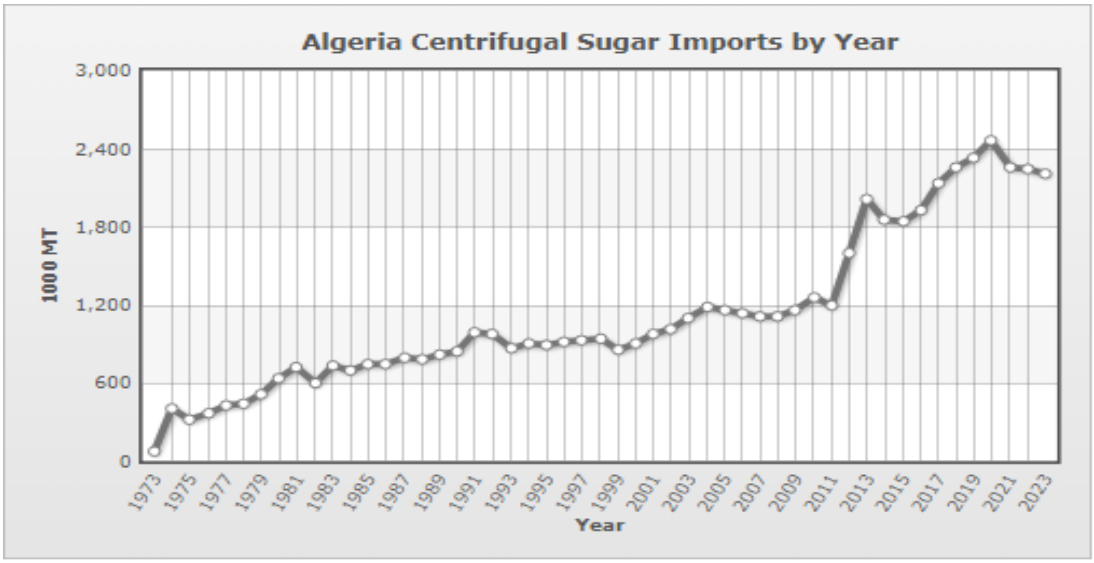

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=centrifugal-sugar&graph=imports

الجدول رقم (04): يمثل واردات الجزائر من السكر خلال الفترة (2000-2023)

Market Year	Imports	Unit of Measure	Growth Rate
2000	900	(1000 MT)	5.88 %
2001	975	(1000 MT)	8.33 %
2002	1015	(1000 MT)	4.10 %
2003	1094	(1000 MT)	7.78 %
2004	1185	(1000 MT)	8.32 %
2005	1153	(1000 MT)	-2.70 %
2006	1130	(1000 MT)	-1.99 %
2007	1110	(1000 MT)	-1.77 %

2008	1105	(1000 MT)	-0.45 %
2009	1159	(1000 MT)	4.89 %
2010	1260	(1000 MT)	8.71 %
2011	1193	(1000 MT)	-5.32 %
2012	1594	(1000 MT)	33.61 %
2013	2014	(1000 MT)	26.35 %
2014	1854	(1000 MT)	-7.94 %
2015	1844	(1000 MT)	-0.54 %
2016	1921	(1000 MT)	4.18 %
2017	2135	(1000 MT)	11.14 %
2018	2261	(1000 MT)	5.90 %
2019	2328	(1000 MT)	2.96 %
2020	2468	(1000 MT)	6.01 %
2021	2258	(1000 MT)	-8.51 %
2022	2246	(1000 MT)	-0.53 %
2023	2202	(1000 MT)	-1.96 %

- **1Métrique tonne = 1000 kg.**
- **1000 Métrique tonne = 1.000.000 kg.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=centrifugal-sugar&graph=imports

نلاحظ من خلال المنحنى البياني والجدول في الأعلى أن واردات السكر والسكريات في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2013) وحيث كانت أصغر قيمة من الواردات سنة 2000 بـ 900 ألف كغ وبلغت سنة 2020 إلى أعلى قيمة قدرها: 2.468.000 كغ لتنخفض الواردات بالنسبة للسكر من جديد لتصل سنة 2023 إلى 2.202.000 كغ.

4- واردات الجزائر واردات الجزائر من القهوة حسب السنة:

الشكل رقم (06): يمثل واردات الجزائر من القهوة خلال الفترة (2003-2023).

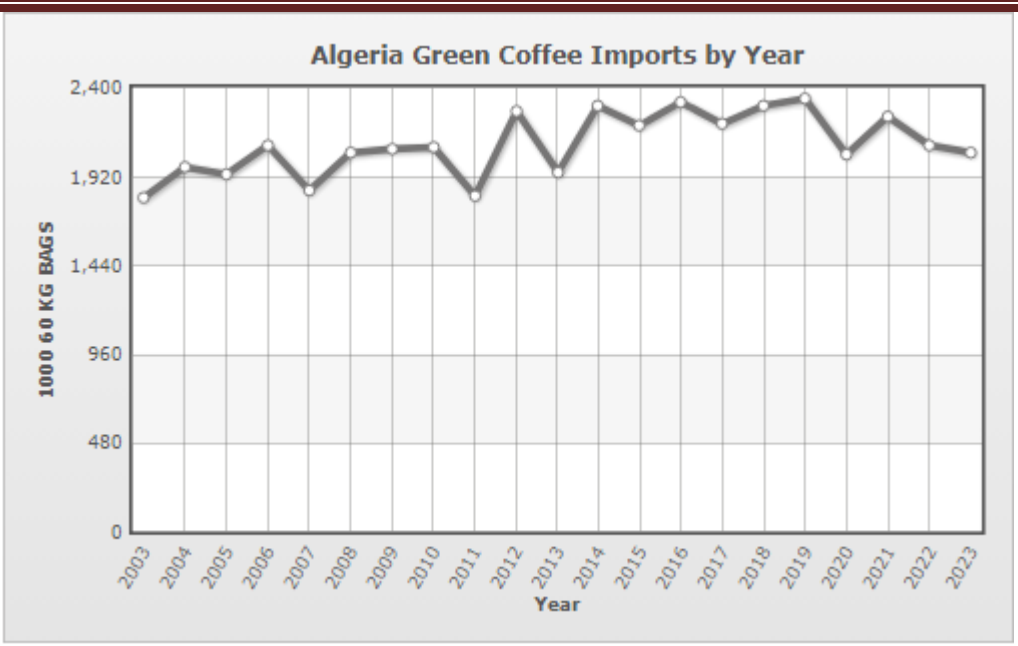

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=green-coffee&graph=imports

رقم (05): يمثل واردات الجزائر من القهوة خلال الفترة (2003-2023).

Market Year	Imports	Unit of Measure	Growth Rate
2003	1805	(1000/ 60 KG BAGS)	NA
2004	1970	(1000/ 60 KG BAGS)	9.14%
2005	1930	(1000/ 60 KG BAGS)	-2.03 %
2006	2085	(1000/ 60 KG BAGS)	8.03 %
2007	1840	(1000 /60 KG BAGS)	-11.75 %
2008	2050	(1000/ 60 KG BAGS)	11.41 %
2009	2070	(1000/ 60 KG BAGS)	0.98 %
2010	2080	(1000/ 60 KG BAGS)	0.48 %
2011	1815	(1000/ 60 KG BAGS)	-12.74 %
2012	2270	(1000/ 60 KG BAGS)	25.07 %
2013	1945	(1000/ 60 KG BAGS)	-14.32 %
2014	2300	(1000/ 60 KG BAGS)	18.25 %
2015	2195	(1000/ 60 KG BAGS)	-4.57 %
2016	2320	(1000/ 60 KG BAGS)	5.69 %
2017	2205	(1000/ 60 KG BAGS)	-4.96 %

2018	2300	(1000/ 60 KG BAGS)	4.31 %
2019	2340	(1000/ 60 KG BAGS)	1.74 %
2020	2040	(1000/ 60 KG BAGS)	-12.82 %
2021	2240	(1000 /60 KG BAGS)	9.80 %
2022	2090	(1000/ 60 KG BAGS)	-6.70 %
2023	2050	(1000/ 60 KG BAGS)	-1.91 %

- **1 bag (coffee) = (exactly) 60/1000 = 0.06 tonne**
- **1 tonne = (exactly) 1000/60 = 16.666666666667 bag (coffee)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=green-coffee&graph=imports

من خلال المنحنى البياني والجدول نلاحظ الموضحين في الأعلى أن قيمة واردات القهوة في تذبذب مستمر حيث بلغت قيمة الواردات بالنسبة للقهوة 108.3 طن سنة 2003 وهي ادني قيمة ووصلت إلى قيمة 125.1 طن سنة 2006 لتعود للانخفاض سنة 2007 بقيمة 110.4 طن لتصل سنة 2011 إلى 108.9 طن , ثم سجلت تزايد مستمر لتكون أعلى قيمة بـ: 140.4 طن سنة 2019 , ثم انخفضت واردات الجزائر من القهوة لتصل سنة 2023 إلى : 123 طن .

5- واردات الجزائر واردات الجزائر من اللحوم الحمراء حسب السنة:

الشكل رقم (07): منحنى بياني يمثل واردات الجزائر واردات الجزائر من اللحوم الحمراء خلال الفترة (2023-2000)

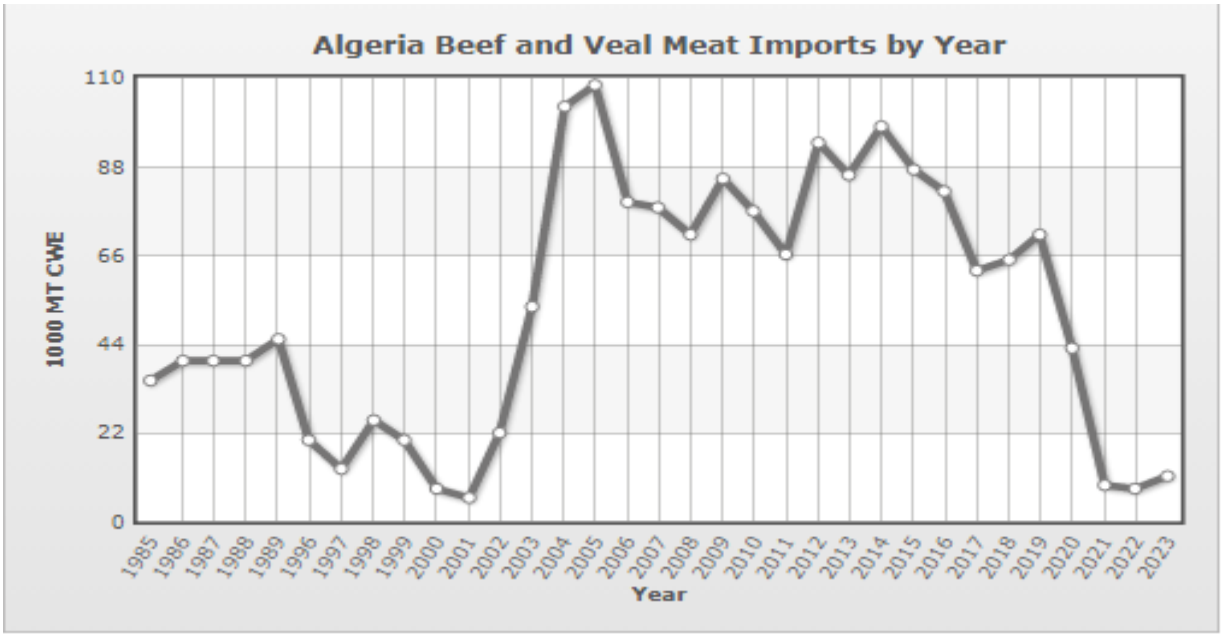

المصدر : www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=beef-and-veal-meat&graph=imports

جدول رقم (06): يوضح واردات الجزائر من اللحوم الحمراء خلال الفترة (2000-2023)

Market Year	Imports	Unit of Measure	Growth Rate
2000	8	(1000 MT CWE)	-60.00%
2001	6	(1000 MT CWE)	-25.00%
2002	22	(1000 MT CWE)	266.67%
2003	53	(1000 MT CWE)	140.91%
2004	103	(1000 MT CWE)	94.34%
2005	108	(1000 MT CWE)	4.85%
2006	79	(1000 MT CWE)	-26.85%
2007	78	(1000 MT CWE)	-1.27%
2008	71	(1000 MT CWE)	-8.97%
2009	85	(1000 MT CWE)	19.72%
2010	77	(1000 MT CWE)	-9.41%
2011	66	(1000 MT CWE)	-14.29%
2012	94	(1000 MT CWE)	42.42%
2013	86	(1000 MT CWE)	-8.51%
2014	98	(1000 MT CWE)	13.95%
2015	87	(1000 MT CWE)	-11.22%
2016	82	(1000 MT CWE)	-5.75%
2017	62	(1000 MT CWE)	-24.39%
2018	65	(1000 MT CWE)	4.84%
2019	71	(1000 MT CWE)	9.23%
2020	43	(1000 MT CWE)	-39.44%
2021	9	(1000 MT CWE)	-79.07%
2022	8	(1000 MT CWE)	-11.11%
2023	11	(1000 MT CWE)	37.50%

- **1Métrique tonne = 1000 kg.**

- **1000 Métrique tonne = 1.000.000 kg.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=beef-and-veal-meat&graph=imports .

من خلال المنحنى البياني و الجدول نلاحظ أن قيمة واردات اللحوم الحمراء في تذبذب حيث في سنة 2000 كانت قيمتها : 8 ألاف كغ لتنخفض سنة 2001 لتكون أدنى قيمن بـ 6 ألاف كغ وقد كان الفرق بقيمة 2 ألاف كغ حيث ازدادت قيمة واردات الجزائر من اللحوم الحمراء لتصل إلى 108 ألاف كغ سنة 2005 وهي أعلى قيمة لتنخفض الواردات من جديد لتصل سنة 2011 إلى قيمة تقدر بـ 66 ألف كغ , ثم ازدادت من جديد لتصل سنة 2014 بقيمة : 98 ألف كغ , ثم ارتفعت ارتفاع طفيف من 2017 إلى 2019 لتعاود في الانخفاض لتصل سنة 2023 إلى قيمة قدرها : 11 ألف كغ.

6-واردات الجزائر من الزيوت النباتية حسب السنة

جدول رقم (07): يمثل واردات الجزائر من الزيوت النباتية خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	الزيوت
2000	44.02
2001	44.02
2002	196.55
2003	171.47
2004	414.30
2005	331.20
2006	401.79
2007	507.02
2008	906.25
2009	593.79
2010	603.77
2011	602.7
2012	923.9
2013	713.9

2014	617.78
2015	801.4
2016	922.7
2017	694,80
2018	872,84
2019	881,53
2020	1092,03

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعية العربية، المجلد31،32،33،34،35،36،37.

فالجزائر تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على استيرادها وبطبيعة الحال هذا ما يفسر ارتفاع قيمة فاتورة استيرادها بالرغم من تسجيلها ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى ، فأعلى قيمة سجلت سنة 2012بـ 923.9 مليون دولار ثم سنة 2008 بـ 906.25 مليون دولار وهذا راجع لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بسبب أزمة الغذاء والتي يعد ارتفاع الأسعار أحد أهم أسباب نشوئها ، وعليه زادت قيمة استيراد الزيوت النباتية بمعدل 181.67% من سنة 2005 إلى سنة ، 2012 وسجلت انخفاضا طفيفا خلال سنتي 2013 و ، 2014لتعاود الارتفاع سنة 2015 بمعدل قدره 29.72 % مقارنة بالسنة السابقة .

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لدالة الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر:

تمهيد:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن المتغيران الدخل والأسعار النسبية يعتبران محددان رئيسيان في دوال الطلب على الواردات لاسيما في اقتصاديات السوق المفتوح، لأن آثار بقية العوامل الأخرى تندرج هذين العاملين ولو حتى نظريا، وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسات على أن قيمة الواردات الحقيقيةM دالة في كل من الدخل ممثلا بالناتج المحليGDP وأسعار الواردات نفسها ممثلا بمؤشر أسعار الواردات.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج

الفرع الأول: دراسة وصفية لمتغيرات النموذج

نقدم من خلال هذا العنصر دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

1- الواردات الغذائية:

لا تزال مجموعة "السلع الغذائية" تأتي في المركز الثالث في هيكل الواردات التي تمت خلال عام 2019 بحصة 19.25 ٪ من القيمة الإجمالية. بلغت واردات هذه المجموعة 8.07 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، أي بانخفاض بنحو 5.85 ٪ مقارنة بعام 2018[26].

[26] www.algeriabusiness.info/importation-des-produits-alimentaire-en-algerie-analyse/

الشكل رقم (08): منحنى بياني يوضح الواردات الغذائية خلال الفترة (1990-2020)

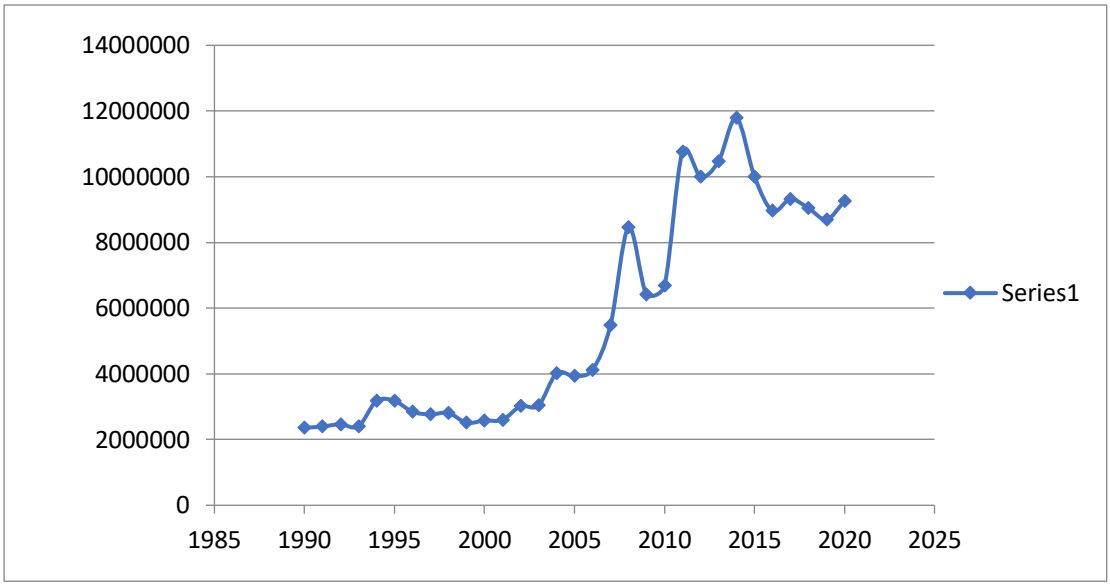

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعية العربية المجلد من 26-41

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تزايد في الواردات الغذائية فانه في سنة 1990 كانت واردات المواد الغذائية 2356118,31 مليار دولار والتي تمثل أقل قيمة ثم تزايدت الواردات الغذائية لتصل سنة 2014 إلى مقدرة بـ 11783823,76 مليار دولار وهي أعلى قيمة لتعاود في الانخفاض بشكل طفيف حتى سنة 2020 بقيمة 9252833,33 مليار دولار.

2- الانفتاح التجاري:

يمثل الشكل الموالي تطور الانفتاح التجاري في الجزائر من 1990الى غاية2020:

الشكل رقم (09): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر من 1990إلى غاية 2020.

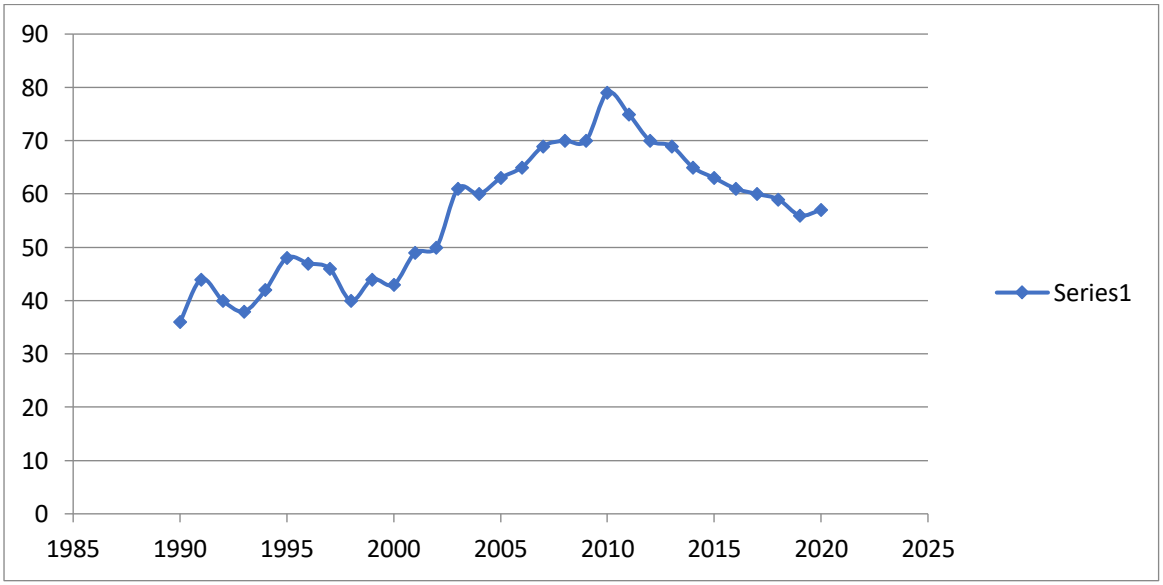

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على www.Indexmundi.Com/facts/algeria

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

من خلال الشكل رقم نلاحظ تذبذب في المنحنى فان في سنة 1990 كانت نسبة الانفتاح 36%ثم كانت نسبة الانفتاح في تذبذب لتصل سنة 1998إلى 40 % وعرفت سنة 2000اقل نسبة لها المقدرة ب 43% لكي تشهد بعدها تصاعد مع وجود تذبذب إلى أعلى نسبة لها في سنة 2010التي قدرت بـ 79% لتبدأ بالانخفاض إلى أن وصلت سنة 2020 إلى نسبة قدرها 57%.

3- سعر الصرف الحقيقي:

يمثل الشكل الموالي منحنى سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من 1990 إلى غاية 2020:

الشكل رقم (10): يوضح سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

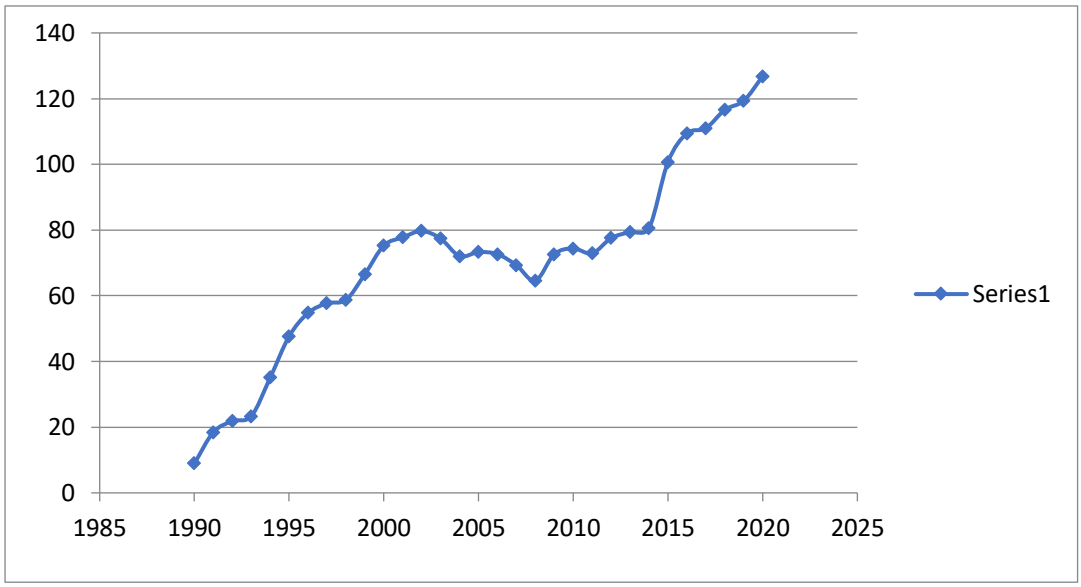

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على www.indexmundi.com/facts/algeria/official-exchange-rate

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

من خلال الشكل البياني نلاحظ إن سعر الصرف الحقيقي في سنة 2000 كان 75.26 وتستمر في زيادة حيث وصل سنة 2002 الى 79.68 وشهد تراجع طفيف خلال الفترة 2002-2008 ليصل إلى 64.58 ثم شهد ارتفاع بصفة متباينة ليصل أعلى قيمة في 2021 حيث بلغت قيمة سعر الصرف الحقيقي لتلك السنة 135.06.

4- الناتج الاجمالي المحلي:

يمثل الشكل الموالي منحى إجمالي الناتج الوطني بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية في الجزائر من 1990 الغاية 2020:

الشكل رقم (11): يوضح إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2020)

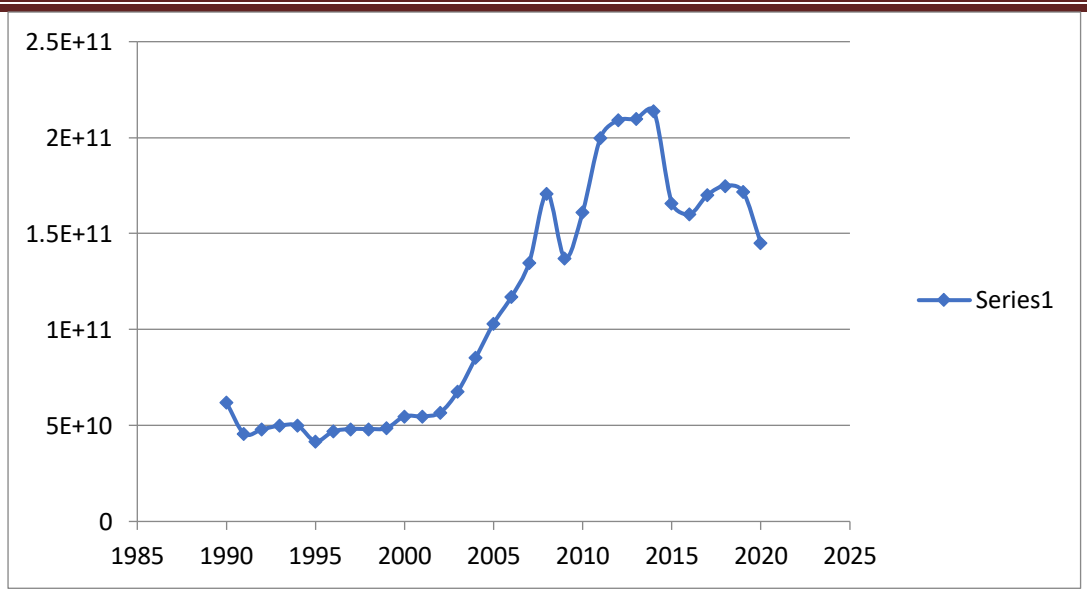

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : www.indexmundi.com/facts/algeria/gdp

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

نلاحظ من خلال المنحنى الذي لدينا إن قيمة إجمالي الناتج الوطني خلال الفترة 1990- 2002 كانت 54.790.390.000 دولار وبعدها شهدت ارتفاع حيث وصلت سنة 2008 إلى 171.007.000.000 دولار وعرفت خلال سنتي 2009-2010 تراجع طفيف ثم استمرت في التزايد إلى 2014 حيث بلغ اعلي قيمة لها التي قدرت ب 213.810.000.000 دولار ثم تراجع إلى إن وصل145.009.000.000 دولار سنة 2020.

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2020 تذبذبات كبيرة، وتزامنت هذه التذبذبات بظهور تقلبات حادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية التي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة.

في فترة التسعينات شهد فيها الاقتصاد الوطني أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي خلال (1994-1992)

وابتداء من عام 2000 تحسنت أسعار النفط وعاود حجم الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً، إلا أن بروز الأزمة المالية العالمية سنة 2008جعلت أسعار النفط تتأثر بشكل واضح وقد صاحب هذا الهبوط تراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي وبقاءه عند مستويات منخفضة، ولقد ظلت هذه المستويات بقيم موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة وبروز دول ناشئة ومهمة في السوق النفطية كالصين والهند و في الفترة الأخيرة سبب التذبذبات كانت جائحة كورونا .

5-حجم إجمالي السكان:

يمثل الشكل الموالي منحى إجمالي السكان في الجزائر من 1990الى غاية 2020:

الشكل رقم(12): يوضح حجم إجمالي السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

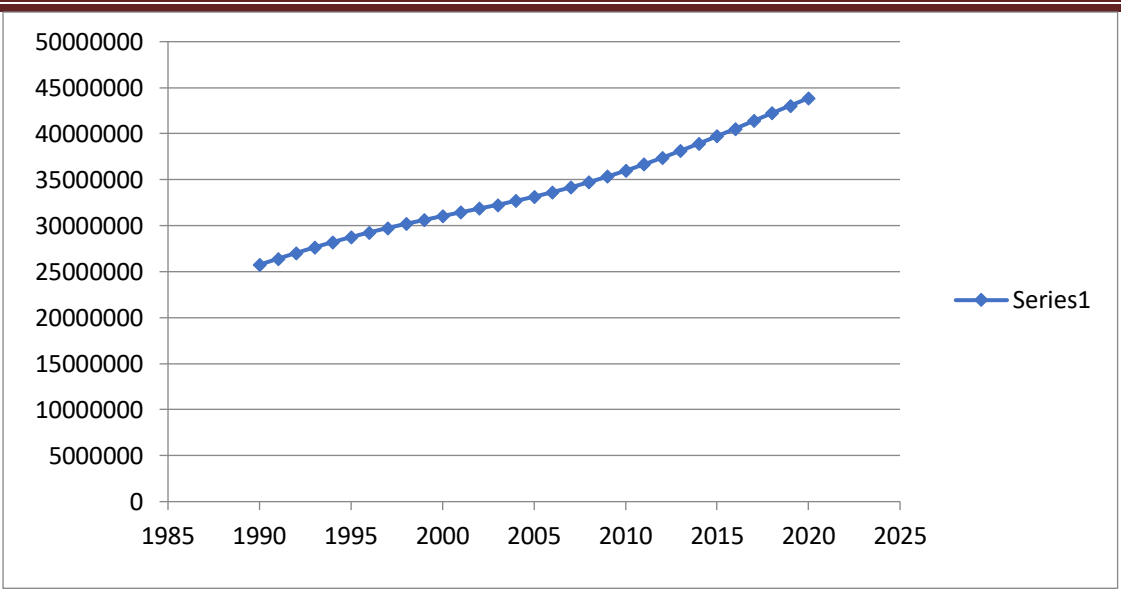

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

www.indexmundi.com/facts/algeria/population#SP.POP.TOTL

المصدر: (1) شعبة السكان بالأمم المتحدة. التوقعات السكانية في العالم: مراجعة 2019. (2) تقارير التعداد وغيرها من المنشورات الإحصائية الصادرة عن المكاتب الإحصائية الوطنية، (3) المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية: الإحصاءات الديمغرافية، (4) الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عدد سكان الجزائر في تزايد مستمر ولكن بوتيرة متباينة حيث انخفض معدل النمو الديمغرافي خلال عشرية التسعينات ليصل إلى 1,97 %.

ثم بدأ عدد السكان في التزايد من 25.257.870 نسمة سنة 1990 إلى 30.623.410 نسمة سنة 1999 أي زيادة عدد السكان في الجزائر بحوالي 5مليون نسمة. ولا يعتبر هذا الانخفاض الأخير في معدل النمو الديمغرافي نتيجة للسياسة السكانية لوحدها، وإنما يرجع انخفاض النمو الديمغرافي في عشرية التسعينات إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة من تدهور القدرة الشرائية وسوء المستوى المعيشي، وهذا بالإضافة إلى الظروف السياسية الصعبة وما أنجز عنها من تدهور المستوى الأمني في الجزائر ما تسبب في ارتفاع عدد الوفيات.

أما الفترة التي بعد 1999 نجد أن عدد السكان انتقل من 31.042.240 نسمة سنه 2000 إلى 39.728.020 نسمة سنة 2015 أي ازداد عدد السكان في الجزائر بحوالي 8,3 مليون نسمة أما معدل النمو الديمغرافي خلال هذه الفترة كان حوالي 1.96%.

ويعود هذا الانخفاض البسيط إلى المجهودات المبذولة من خلال البرنامج الوطني للتحكم الديمغرافي (برنامج عمل1997) الذي كان يهدف إلى توسيع مدى التغطية الجغرافية لخدمات التخطيط العائلي والصحة الإنجابية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وتقوية وتدعيم قبول تبني السكان للتخطيط العائلي وترقية سلوكيات مسؤولة فيما يخص بالتكاثر والإنجاب. ومن جهة أخرى دخول المرأة سوق العمل وتغيير وجهة نظرها فيما يخص الإنجاب وارتفاع المستوى الثقافي للزوج والزوجة وجعل فكرة الأسرة ذات الحجم الصغير معيار اجتماعي، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج وأزمة السكن التي تقلل من إنشاء عائلات جديدة.

6-الإنتاج الزراعي:

يمثل الشكل الموالي منحى الناتج المحلي الإجمالي من الإنتاج الزراعي:

الشكل رقم(13): منحنى بياني يمثل الناتج الإجمالي من الإنتاج الزراعي خلال الفترة (1990-2020)

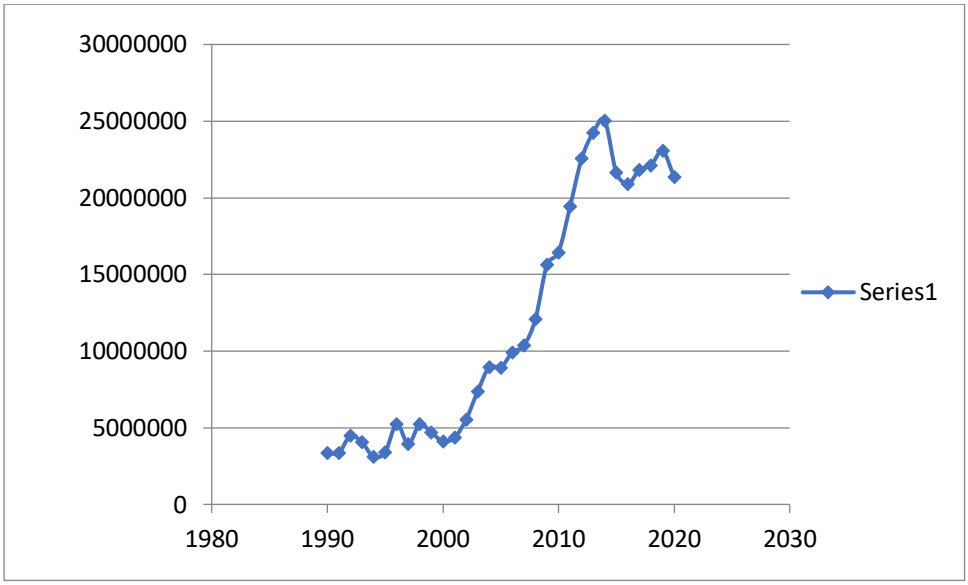

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://www.fao.org/faostat/en/#home

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن الإنتاج الزراعي شهد في الفترة 1990-2020 ، ارتفاع في سنة 1990كانت قيمة الإنتاج الزراعي 3365211 مليار دولار لتصل سنة 1994 إلى أدنى قيمة من الإنتاج الزراعي بـ 3104643 مليار دولار لتعاود في التزايد لتصل إلى أعلى قيمة 25026374 مليار دولار سنة 2014 ثم انخفضت بشكل طفيف إلى سنة 2020 بقيمة 21370174 مليار دولار وقد يعود سبب هذا الانخفاض في الإنتاج الزراعي إلى ندرة الأمطار وقلة التكنولوجيا في المجال الزراعي.

المطلب الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات النموذج

سنحاول في هذا المطلب بناء نموذج اقتصادي قياسي للطلب على الواردات الغذائية في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المؤثرة عليه من الناحية الاقتصادية كحجم الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بالاعتماد على تقنيات وبرامج إحصائية.

ـتعيين النموذج وتقدير معلماته

تتم صياغة النموذج الإحصائي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة رياضية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج و مرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل بناء النماذج الإحصائية الاقتصادية وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها كإغفال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام شكل رياضي غير مناسب.

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي والتوقعات القبلية.

أولا :تحديد متغيرات النموذج

قصد الإلمام بإشكالية الدراسة فإننا سنعمل على إدراج محددات الطلب كمتغيرات مؤثرة على الواردات الغذائية.

المتغير التابع: ويتمثل في الواردات الغذائية في الجزائر ورمزنا له بالرمز IMF، بالدولار الأمريكي خلال الفترة **2020 – 1990**.

المتغيرات المستقلة: بناءا على ما أشرنا إليه سابقا فان المتغيرات المستقلة تتمثل في:

1-مؤشر الناتج المحلي الإجمالي :لقد استخدمنا هذا المؤشر كتعبير على النمو معبر عنه بالمليار دولار ورمزنا له بالرمز GDP.

2-الانفتاح التجاري: وهو من أهم المؤشرات للتوازن الخارجي، ورمزنا له بالرمز COP معبرا عنه بالنسبة المئوية.

3-الحجم الإجمالي للسكان: ويتمثل عدد الكلي لسكان في الجزائر، ورمزنا له بالرمز TOP.

4 سعر الصرف: وهو مؤشر على التوازن الخارجي للدولة، حيث تم اعتماد سعر صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري، وهذا للارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالعملة الأمريكية. ونرمز له TCH.

5-الإنتاج **الزراعي:** ونرمز لها بالرمز AGP.

وبالتالي فإننا نكون قد حددنا متغيرات النموذج، ومنه يمكن كتابته على الشكل الرياضي التالي:

$$IMF_t = f(GDP_t .COP_t .TOP_t .TCH_t .AGP_t)$$

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعدلات النموذج وهي الخطية واللوغاريتمية، حيث تعطي الصيغة الرياضية لكل النموذج على النحو التالي:

- **النموذج الخطي:** وتكون فيه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة علاقة خطية من الشكل:

$$IMF_t = \beta_0 + \beta_1 * GDP_t + \beta_2 * COP_t + \beta_3 * TOP_t + \beta_4 * TCH_t + \beta_5 * AGP_t + \varepsilon_t$$

حيث ε_t : متغير عشوائي يشمل باقي المتغيرات المؤثرة على الواردات الغذائية والتي تعذر إدراجها في النموذج.

$(\beta_0\ \beta_1\ \beta_2\ \beta_3\ \beta_4\ \beta_5)$: معلمات النموذج، وهي عبارة عن مجاهيل يتم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغر العادية.

- **النموذج اللوغاريتمي**: في هذه الحالة تكون العلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة علاقة غبر خطية، نفترض أنها تأخذ الشكل التالي:

$$IMF_t = \beta_0 * GDP_t^{\beta_1} * COP_t^{\beta_2} * TOP_t^{\beta_3} * TCH_t^{\beta_4} * AGP_t^{\beta_5} * u_t$$

وبإدخال اللوغاريتم يصبح شكل النموذج خطيا يمكن تقديره باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث يأخذ الشكل التالي:

$$Ln(IMF_t) = \beta_0 + \beta_1 * Ln(GDP_t) + \beta_2 * Ln(COP_t) + \beta_3 * Ln(TOP_t) + \beta_4 * Ln(TCH_t) + \beta_5 * Ln(AGP_t) + \varepsilon_t$$

حيث يشير ***Ln*** إلى اللوغاريتم النيبيري.

ثالثا: تحديد التوقعات القبلية

نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير الواردات الغذائية والمتغيرات المستقلة كما يلي:

- نتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الواردات الغذائية علاقة طردية.
- نتوقع أن تكون العلاقة بين الواردات الغذائية والانفتاح التجاري علاقة عكسية وهذا ما تقره النظرية الاقتصادية.

- نتوقع أن تكون العلاقة بين الواردات الغذائية وسعر الصرف علاقة طردية.
- يساهم الإنتاج الزراعي في تخفيض الواردات ومنه نتوقع أن الانخفاض في الإنتاج الزراعي سوف يؤدي إلى زيادة الواردات الغذائية ومنه تكون علاقة عكسية بين المتغير المستقل والتابع.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

-تحديد العلاقة بين الواردات الغذائية والمتغيرات المستقلة

يتم تحديد العلاقة من خلال تقدير النموذجين السابقين (الخطي واللوغاريتمي) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وباستعمال بعض المعايير الإحصائية في اختيار العلاقة المناسبة التي تربط المتغير التابع (الواردات الغذائية(وباقي المتغيرات المفسرة له.

1-تقدير النموذج الخطي:

باستعمال البرنامج الإحصائي ***Eviews*** 9 كانت نتائج التقدير كمايلي:

الملحق رقم(01): تقدير النموذج الخطي.

Dependent Variable: IMF
Method: Least Squares
Date: 05/23/23 Time: 13:55
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	3.69E-05	1.16E-05	3.188587	0.0038
COP	-36149.96	23351.10	-1.548105	0.1342
TOP	0.033180	0.213285	0.155567	0.8776
TCH	-2281.347	22279.41	-0.102397	0.9193
AGP	0.150211	0.095996	1.564760	0.1302
C	841238.3	5161508.	0.162983	0.8718

R-squared	0.962713	Mean dependent var	5661734.
Adjusted R-squared	0.955255	S.D. dependent var	3273911.
S.E. of regression	692530.6	Akaike info criterion	29.90608
Sum squared resid	1.20E+13	Schwarz criterion	30.18362
Log likelihood	-457.5442	Hannan-Quinn criter.	29.99655
F-statistic	129.0933	Durbin-Watson stat	1.767613
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج*Eviews* 9

2-تقدير النموذج اللوغاريتمي:

باستعمال البرنامج إحصائي9 ***Eviews*** كانت نتائج التقدير كمايلي:

الملحق رقم (02): تقدير النموذج اللوغاريتمي.

Dependent Variable: LIMF
Method: Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 01:17
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTOP	0.976114	1.229575	0.793863	0.4347
LTCH	-0.060218	0.173596	-0.346888	0.7316
LGDP	0.555131	0.269565	2.059357	0.0500
LCOP	-0.090054	0.392111	-0.229663	0.8202
LAGP	0.197589	0.214118	0.922805	0.3649
C	-18.11950	16.79022	-1.079170	0.2908

R-squared	0.945368	Mean dependent var	15.38108
Adjusted R-squared	0.934441	S.D. dependent var	0.591943
S.E. of regression	0.151564	Akaike info criterion	-0.763638
Sum squared resid	0.574288	Schwarz criterion	-0.486092
Log likelihood	17.83639	Hannan-Quinn criter.	-0.673165
F-statistic	86.52118	Durbin-Watson stat	1.111000
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج*Eviews* 9

3-اختيار النموذج:

يتم تحديد شكل العلاقة بين حجم الواردات الغذائية وباقي المتغيرات المستقلة بناءا على بعض المعايير التي نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم (08): اختيار شكل النموذج بين الواردات الغذائية وباقي المتغيرات المستقلة

المعيار	النموذج الخطي	النموذج اللوغاريتمي
R-squared	**0.962713**	**0.945368**
Akaike info criterion	**29.90608**	**-0.763638**
Schwarz criterion	**30.18362**	**-0.485092**
Durbin-Watson stat	**1.767613**	**1.111000**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج*Eviews*

عملا بالمعايير السابقة فإننا نختار النموذج الذي يعطينا معامل التحديد *(R-squared)* في أقصى قيمة له وباقي المعايير في أدنى قيمة لها، وبالتالي فإننا نختار النموذج اللوغاريتمي، كأنسب شكل للعلاقة بين واردات الغذائية وباقي المتغيرات المستقلة.

ومنه فانه يمكن صياغة هذه العلاقة وفق نموذج لوغاريتمي يأخذ الشكل التالي:

$$Ln(IMF_t) = -18.11 + 0.55Ln(GDP_t) - 0.09Ln(COP_t) + 0..97Ln(TOP_t)$$
$$(16.79)\ (0.26)\qquad (0.392)\qquad (0.1.22)$$
$$-0.06Ln(TCH_t) + 0.19Ln(AGP_t)$$
$$(0.17)\qquad (0.214)$$
$$n = 31 \qquad R^2 = 0.94 \qquad DW = 1.11 \qquad F = 86.52$$

الفرع الثالث: دراسة صلاحية النموذج الاقتصادية والإحصائية.

بالعودة إلى النموذج اللوغاريتمي المقدر سابقا، فإننا نقوم بدراسة صلاحية النموذج الاقتصادية والإحصائية كما يلي:

1-الدراسة الاقتصادية: وذلك من خلال إشارة المعلمات المقدرة ومقارنتها بالتوقعات القبلية

بالنسبة لمعلمة ***LnGDP***: $\hat{\beta}_1 = 0.55$ إشارة موجبة، أي أن العلاقة بين الواردات الغذائية والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية، وهذا ما يتماشى مع التوقعات القبلية السابقة.

بالنسبة لمعلمة ***LnCOP***: $\hat{\beta}_2 = -0.09$ إشارة سالبة، أي أن العلاقة بين الواردات الغذائية والانفتاح التجاري علاقة عكسية، وهذا ما يتماشى مع التوقعات القبلية السابقة.

بالنسبة لمعلمة ***LnTOP***: $\hat{\beta}_3 = 0.97$ إشارة موجبة، أي أن العلاقة بين الواردات الغذائية والحجم الإجمالي للسكان علاقة طردية، وهذا ما يتنافى مع التوقعات القبلية السابقة.

بالنسبة لمعلمة ***LnTCH***: $\hat{\beta}_4 = -0.06$ إشارة موجبة، أي أن العلاقة بين الواردات الغذائية وسعر الصرف علاقة عكسية ، وهذا ما يتماشى مع التوقعات القبلية السابقة.

بالنسبة لمعلمة ***LnAGP***: $\hat{\beta}_5 = 0.19$ إشارة سالبة، أي أن العلاقة بين الواردات الغذائية والإنتاج الزراعي عكسية، وهذا ما يتماشى مع التوقعات القبلية السابقة.

من خلال ما سبق نستنتج أن النموذج اللوغاريتمي المقدر سابقا غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

2-الدراسة **الإحصائية:** وتكون من خلال اختبار معنوية المعلمات المقدرة كل على حدى باستعمال اختبار ***Student***، واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستعمال اختبار ***Fisher*** ثم اختبار القدرة التفسيرية للنموذج باختبار معامل التحديد R^2 .

- اختبار معنوية المعلمات المقدرة *Test de Student.* عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

بالنسبة للحد الثابت: $\hat{\beta}_0 = -18.11$

شكل الاختبار: $\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$

إحصاء ***Student*** تعطى بالعلاقة التالية: $|St_{Cal}| = \left|\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_0}}\right|$، حيث $\hat{\delta}_{\hat{\beta}_0}$: الانحراف المعياري المقدر لـــ $\hat{\beta}_0$ ويساوي **16.79**، وتحت الفرضية H_0 فان $|St_{Cal}| = 1.07$

إحصاء ***Student*** المجدولة: $St_{(n-k)}^{\alpha/2} = St_{(25)}^{2.5\%} = 2.060$

نلاحظ أن: $St_{Cal} \prec St_{25}^{2.5\%}$ ، ومنه نقبل الفرضية $H_0 : \beta_0 = 0$ ، أي أن المعلمة المقدرة ليست لها معنوية إحصائية.

أما باقي المعلمات فان نتائج اختبار معنويتها باستعمال اختبار ***Student*** نوجزها في الجدول التالي:

المعلمة	$\|St_{Cal}\|$	$St_{(25)}^{2.5\%}$	النتيجة
معلمة ***LnGDP*** / $\hat{\beta}_1 = 055$	**2.05**	**2.060**	نقبل الفرضية $H_1 : \beta_1 \neq 0$
معلمة ***LnTOP*** / $\hat{\beta}_2 = 0.97$	**0.79**	**2.060**	نقبل الفرضية $H_0 : \beta_2 = 0$
معلمة ***LnCOP*** / $\hat{\beta}_3 = 0.09$	**0.22**	**2.060**	نقبل الفرضية $H_0 : \beta_3 = 0$
معلمة ***LnTCH*** / $\hat{\beta}_4 = -0.06$	**0.34**	**2.060**	نقبل الفرضية $H_0 : \beta_4 = 0$
معلمة***LnAGP*** / $\hat{\beta}_5 = 0.19$	**0.92**	**2.060**	نقبل الفرضية $H_0 : \beta_5 = 0$

من خلال النتائج الاختبار السابق نجد أن معظم معلمات النموذج المقدرة ليست لها معنوية إحصائية.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج *Test de Fisher*:

شكل الاختبار: $\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \\ H_1 : \exists\, i / \beta_i \neq 0 \qquad i = \overline{0-5} \end{cases}$

إحصاء**Fisher** تعطى بالعلاقة التالية:

$$F_{Cal} = \frac{R^2 / k-1}{1-R^2 / n-k} = \frac{0.9453/5}{0.0547/25} = 86.40$$

إحصاء ***Fisher*** المجدولة تكون: $F_{(k-1.\, n-k)}^{\alpha} = F_{(5.\,25)}^{0.05} = 2.71$

نلاحظ أن $F_{Cal} \succ F_{(5.\,20)}^{0.05}$ ، ومنه نقبل الفرضية H_1 ، أي أن النموذج ككل مقبول إحصائيا.

- اختبار معامل التحديد R^2 :

من نتائج التقدير نجد أن $R^2 = 0.94$ ، أي أن **94%** من تغيرات لوغاريتم حجم الواردات الغذائية مفسر بلوغاريتم المتغيرات المفسرة له. ومنه يمكن القول إن النموذج المقدر يمتاز بقدرة تفسيرية عالية.

مما سبق نجد أن النموذج اللوغاريتمي المقدر غير مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية معا، لعدم توافق بعض المعلمات المقدرة مع التوقعات الاقتصادية القبلية من جهة، وعدم معنوية معظم معلمات النموذج المقدر بناءا على اختبار ***Student*** من جهة أخرى. وبالتالي فإننا سنعمل على تقدير نموذج لوغاريتمي يحقق التوافق بين النظرية الاقتصادية والإحصائية في نفس الوقت.

-تحديد النموذج الأمثل:

استنادا إلى الأساليب الإحصائية وطرق اختيار النموذج الأمثل **(*forward. Backward. Stepwise*)** المتاحة على مستوى برنامج ***Excel Stat*** [27] فان النموذج الأمثل الذي يحقق التوافق بين النظرية الاقتصادية يأخذ لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي $(LnGDP)$ ولوغاريتم الإنتاج الزراعي $(LnAGP)$ كمتغيرات مفسرة للوغاريتم الواردات الغذائية. ومنه يمكن صياغة الشكل الرياضي للنموذج كمايلي:

$$Ln(IMF_t) = \beta_1 * Ln(GDP_t) + \beta_2 * Ln(AGP_t) + \varepsilon_t$$

وباستعمال برنامج ***EViews*** 9 كانت نتائج التقدير كما يلي:

الملحق رقم (03): النموذج الأمثل.

Dependent Variable: LIMF
Method: Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 01:21
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	0.608278	0.143323	4.244118	0.0002
LAGP	-0.141168	0.015632	-9.030222	0.0000
C	6.207781	1.951685	3.180728	0.0038
LIMF(-1)	0.553372	0.127677	4.334150	0.0002

R-squared	0.965130	Mean dependent var	15.40470
Adjusted R-squared	0.961106	S.D. dependent var	0.587018
S.E. of regression	0.115769	Akaike info criterion	-1.350872
Sum squared resid	0.348465	Schwarz criterion	-1.164046
Log likelihood	24.26308	Hannan-Quinn criter.	-1.291105
F-statistic	239.8721	Durbin-Watson stat	2.169714
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews* 9

وعملا بنتائج التقدير فان النموذج الاقتصادي المقدر يكون كما يلي:

$$Ln(IMF_t) = 0.60Ln(GDP_t) - 0.14Ln(AGP_t)$$
$$(0.14) \qquad (0.015)$$
$$n = 30 \qquad R^2 = 0.96$$

من خلال هذا النموذج، نجد أن هناك توافق بين النظرية الاقتصادية والإحصائية، فمن خلال إشارة المعلمات المقدرة نلاحظ أنها جاءت موافقة للتوقعات الاقتصادية القبيلة، فالإشارة الموجبة لمعلمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي تبين طردية العلاقة مع لوغاريتم الواردات الغذائية، وبالنسبة لمعلمة لوغاريتم الإنتاج الزراعي وإشارتها

[27] - انظر الملحق رقم(03)

السالبة فإن هناك علاقة عكسية مع لوغاريتم الواردات الغذائية، وكنتيجة لهذا يكون النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، وبالتالي يمكن المرور لدراسته من الناحية الإحصائية.

من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ وبتطبيق اختبار ***Student*** واختبار ***Fisher*** واختبار معامل التحديد نجد أن النموذج مقبول أيضا من الناحية الإحصائية.

حيث يشير اختبار ***Student*** إلى معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

المعلمة	$\lvert St_{Cal} \rvert$	$St_{(30)}^{2.5\%}$	النتيجة
معلمة ***LnGDP*** / $\hat{\beta}_1 = 0.60$	**4.24**	**2.048**	نقبل الفرضية $H_1 : \beta_1 \neq 0$
معلمة ***LnAGP*** $\hat{\beta}_3 = -0.14$	**-9.03**	**2.048**	نقبل الفرضية $H_1 : \beta_3 \neq 0$

من خلال النتائج السابقة نجد أن كل معلمة من معلمات النموذج ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي فان النموذج ككل تكون له معنوية إحصائية.

بالنسبة إلى معامل التحديد $R^2 = 0.96$ ، أي نسبة **96%** من تغيرات لوغاريتم الواردات الغذائية مفسر بتغيرات كل من لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، لوغاريتم الإنتاج الزراعي. حيث تشير قيمة معامل التحديد إلى أن النموذج المقدر يمتاز بقدرة تفسيرية عالية.

كخلاصة لما سبق نجد أن النموذج المقدر يحقق التوافق بين النظريتين الاقتصادية والإحصائية.

تفسير النتائج:

- بالنسبة لمعلمة ***LnGDP*** $\hat{\beta}_1 = 0.60$: تشير الإشارة الموجبة إلى طردية العلاقة بين لوغاريتم الواردات الغذائية والناتج المحلي الإجمالي، أما من ناحية القيمة والتي تساوي **0.60** فتدل على المرونة، فإذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ: **1%** ارتفع حجم الواردات الغذائية بـ: **0.60 %.**

- بالنسبة لمعلمة ***LnAGP*** $\hat{\beta}_2 = -0.14$: تشير الإشارة السالبة إلى العلاقة عكسية بين لوغاريتم الواردات الغذائية ولوغاريتم الإنتاج الزراعي ، أما من ناحية القيمة والتي تساوي **0.14-** فتدل على أنه كلما انخفض الإنتاج الزراعي بـ: **1%** ارتفع حجم الواردات الغذائية بـ: **0.14%.**

- مقارنة بيانات النموذج الأصلي والمقدر:

نقدم في الشكل الموالي تمثيل السلسلة المقدرة *Fitted* ومقارنتها مع بياناتها الأصلية.

الشكل رقم (14): مقارنة بيانات النموذج الأصلي والمقدر

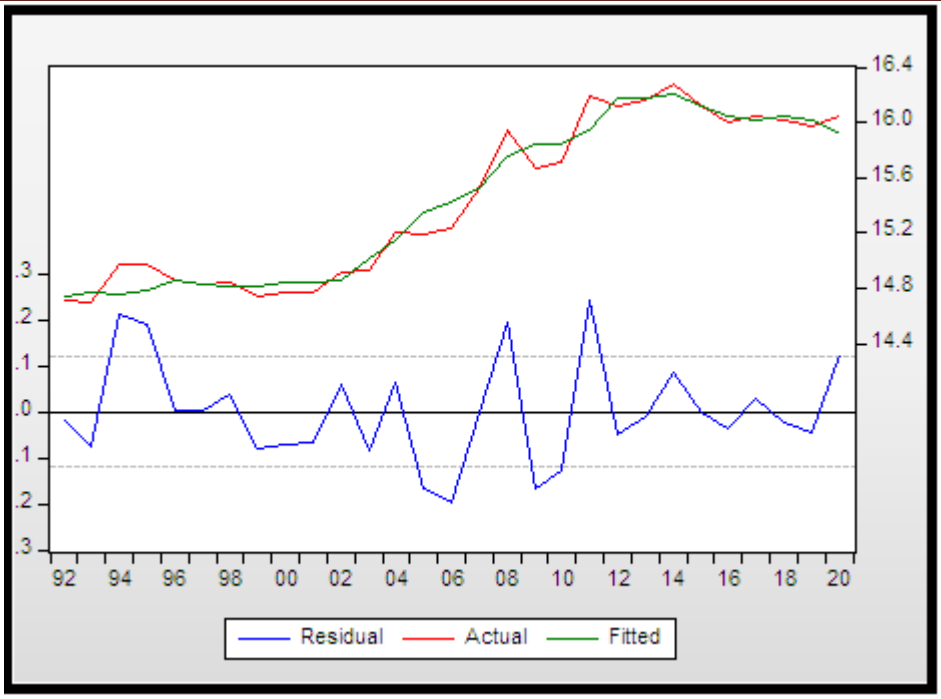

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى الواردات الغذائية المقدر(Fitted) تقريبا متطابق مع منحنى معدل منحنى الواردات الغذائية المشاهد أو الفعلي(Actual)وهذا ما يؤكد لنا نجاعة النموذج المقدر بالإضافة إلى ما سبق دراسته.

- **اختبار الاستقلالية بين الأخطاء** (اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء).

سنعتمد على اختبار داربن واتسون يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل:

$$\varepsilon t = \rho \varepsilon t\text{-}1 + \; ; \; Vt \rightsquigarrow (O \; , \; St2)$$

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء $H0: \rho = 0$:

يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء $H1: \rho \neq 0$.

$$(dL,U \; ;\alpha \; ,n \; \text{-}(k\text{—}1))$$

حيث DWتأخذ قيمها بين 0و 4ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كان $DW = 2$ فإن$\rho = 0$.

يوضح الشكل التالي قيمd (الجدولية)، التي تشي إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

- **اختبار استقراريه البواقي:**

الملحق رقم(04): دالة الارتباط الذاتي للبواقي.

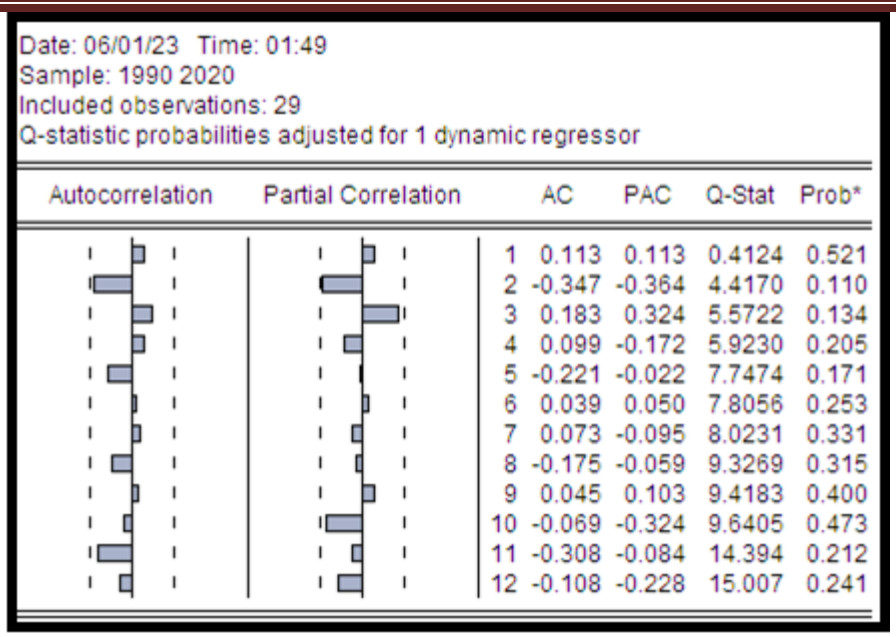

Date: 06/01/23 Time: 01:49
Sample: 1990 2020
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.113	0.113	0.4124	0.521
		2	-0.347	-0.364	4.4170	0.110
		3	0.183	0.324	5.5722	0.134
		4	0.099	-0.172	5.9230	0.205
		5	-0.221	-0.022	7.7474	0.171
		6	0.039	0.050	7.8056	0.253
		7	0.073	-0.095	8.0231	0.331
		8	-0.175	-0.059	9.3269	0.315
		9	0.045	0.103	9.4183	0.400
		10	-0.069	-0.324	9.6405	0.473
		11	-0.308	-0.084	14.394	0.212
		12	-0.108	-0.228	15.007	0.241

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من الملحق رقم(04) أن سلسلة البواقي مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لهذه البواقي لا تختلف معنويا عن الصفر فهي تقع كلها داخل مجال الثقة، عند مستوى معنوية.

- **اختبار (Ljumg-Box-Pierce) للبواقي:**

من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نقوم باختبارLjumg-Box-Pierce .والهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت معالم دالتي الكلية والجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية.

H_0: جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي لا تختلف عن الصفر

H_1 : جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي لا تختلف عن الصفر

بما أن الإحصائية المحسوبة أقلا تماما φ=15.007 من القيمة المجدولة ; $\chi^2_{0.05\,;12}$ = 21.03

بدرجة حرية 12وبنسبة معنوية 5%ومنه نقبلH_0 أي البواقي ذات تشويش أبيض.

- **اختبارARCH-LM :**

والهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي ويعتمد على مضاعف لاغرانج.

H_0: التباين الشرطي متجانس :

H_1: تباين الشرطي غير متجانس :

الملحق رقم (05): نتائج اختبار ARCH-LM

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.508723	Prob. F(1,26)	0.4820
Obs*R-squared	0.537342	Prob. Chi-Square(1)	0.4635

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 01:56
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.010641	0.003858	2.758030	0.0105
RESID^2(-1)	0.137550	0.192850	0.713248	0.4820

R-squared	0.019191	Mean dependent var	0.012274
Adjusted R-squared	-0.018533	S.D. dependent var	0.016281
S.E. of regression	0.016431	Akaike info criterion	-5.310582
Sum squared resid	0.007019	Schwarz criterion	-5.215424
Log likelihood	76.34814	Hannan-Quinn criter.	-5.281491
F-statistic	0.508723	Durbin-Watson stat	1.982644
Prob(F-statistic)	0.482046		

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

بما أن الإحصائية ($LM = 0.53$) أقل تماما من القيمة المجدولة القيمة 3,84 =$X^2_{0.05.1}$.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

الشكل رقم(15): معاملات التوزيع للبواقي .

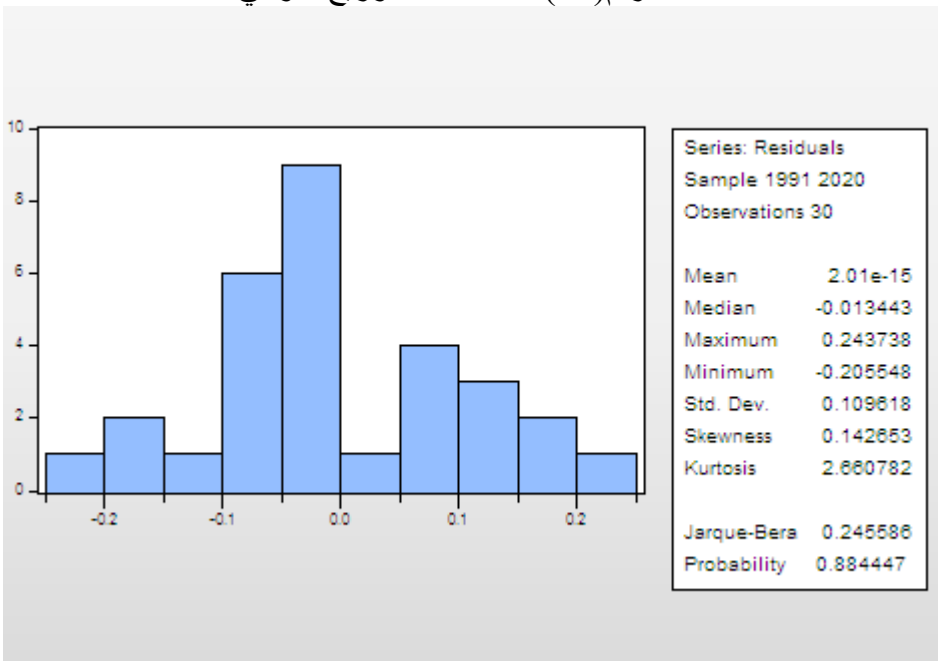

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews9

-اختبار **Skewness و Kurtosis:**

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق اختبار فرضيتي التناظر والتسطح باستعمال معامل على الترتيب Skewness وKurtosis

اختبار فرضية التناظر Skewness:

سلسلة البواقي متناظرة $H_0: V_1 = 0$

سلسلة البواقي غير متناظرة $H_1: V_1 = 0$

$$V = B^{1/2}{}_1 - 0/\sqrt{6/n}$$
$$V = 0.14\text{-}0/\sqrt{6/30}$$
$$V = 0.31$$

بما أنه الإحصائية المحسوبة($V_1 = 0.31$) بالقيمة المطلقة أصغر تماما من الإحصائية المجدولة $tT = 2.05$ ومنه نقبل سلسلة البواقي متناظرة.

- **اختبار السطح الطبيعي: (Kurtosis)**

سلسلة البواقي لها تسطح الطبيعي$H_0: V_2 = 0$

سلسلة البواقي ليس لها تسطح الطبيعي $H_1: V2 = 0$

$$V = B_2\text{-}3/\sqrt{24/n}$$
$$V = 2.66\text{-}3 /\sqrt{24/30}$$
$$V = -038$$

بما أن القيمة المحسوبة($V_2 = -0.38$) بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة $\boldsymbol{Tt} = 2.05$ وبذلك نقبل H_0أي سلسلة البواقي لها تسطح طبيعي.

- **اختبار جاك بيرا JARQUE-BERA:**

يجمع هذا الاختبار بين نتائج الاختبارين السابقين، فإذا كانت تتابعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة Sتتبع توزيع X^2بدرجة حرية 2حيث:

$$S = n/6B_1 + n/24(B_2\text{-}3)^2$$
$$S = 0.84$$

$S > X^2{}_\alpha$ (2)نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمستوى معنوية α%

سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعيH_0 :

سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعيH_1 :

بما أن إحصائية JARQUE-BERAتساوي 0,84وهي أقل من القيمة المجدولة $X^2{}_{0.05} = 5.99$ فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة الاحتمالية (p-value لإحصائية Jarque-Bera)التي تساوي 0.84هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية، H_0ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء هذه الدراسة القياسية توصلنا إلى أن الناتج الإجمالي المحلي و الإنتاج الزراعي له تأثير كبير على الواردات الغذائية في الجزائر، فمن خلال النموذج الأمثل تبين أنه Prob= 0.0002 للمتغير LGDP و Prob = 0.000 للمتغير LAPG وذات دلالة إحصائية أي أن النموذج له تفسير إحصائي وكذا اقتصادي سليم وقد قمنا بتأكيدها عن طريق مجموعة من الاختبارات من بينها اختبار الارتباط الذاتي واختبار فيشر وستيودنت وتجانس التباين، وقد تبين أن هنا علاقة طردية بين كل من الناتج الإجمالي المحلي والواردات الغذائية وهذا راجع للطبيعة الاستهلاكية للمواطن الجزائري ، ، أما بالنسبة الإنتاج الزراعي والواردات الغذائية فنجد أنه هنا علاقة عكسية بين هذين المتغيرين في الجزائر وربما يرجع السبب في ذلك إلى بعض التذبذبات التي مرت بها التطورات الواردات الغذائية في الجزائر من زيادة ونقصان، أو إلى تناقص نسبة الزيادة التي كانت تمر بها الواردات الغذائية أو يرجع السبب إلى عدم مصداقية البيانات الإحصائية التي تحصلنا عليها.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة تأثير بعض العوامل الاقتصادية (حجم السكان وإجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف الحقيقي وحجم الإنتاج الزراعي) على الواردات الغذائية في الجزائر، وفي هذا الإطار حاولنا من خلال الجانب النظري تقديم بعض المفاهيم العامة حول الواردات وذكر أهميتها وإجراءات الاستيراد بمختلف مراحلها، وللحديث عن الجانب الغذائي قمنا بالتطرق إلى الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية من خلال إبراز مفهومه وأبعاده ، أما فيما يخص العوامل الاقتصادية المؤثرة على الواردات الغذائية, فمن جهة تم التطرق إلى مفهومها وكيفية قياسها, أما من جهة أخرى فقمنا بدراسة وصفية تحليلية لتطور مختلف هذه المتغيرات الاقتصادية

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فمن خلال الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة (1990-2020) والمتعلقة بتأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الغذائية في الجزائر فقد توصلنا إلى:

أنه هناك علاقة عكسية بين حجم السكان والواردات الغذائية وربما يرجع السبب لعدم دقة البيانات الموجودة في المواقع الإلكترونية أو بسبب وجود بعض التغيرات على مستوى الواردات الغذائية والتي كانت في بعض الأحيان تعرف تذبذب بين الزيادة والنقصان أو بسبب تناقص نسبة الزيادة من عام لآخر للواردات الغذائية خلال بعض الفترات في المقابل نلاحظ العكس في حجم السكان.

كما توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن هناك علاقة طردية بين كل من إجمالي الناتج المحلي والواردات الغذائية وهذا يعود إلى النمط الاستهلاكي الذي كان ولا يزال سائدا في المجتمع الجزائري أما الاقتصاد الجزائري قائم على الطاقة البترولية فقط

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- للواردات أهمية كبيرة وذلك بسبب الدور المهم والكبير الذي تحققه للدول من خلال استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا.

-الأمن الغذائي هو مشكلة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها جل دول العالم، والجزائر كباقي دول العالم لازالت تسعى جاهدة لإيجاد حلول لمعالجة هذه المشكلة من خلال وضع سياسات تنموية للمجتمع تنسجم مع تطوره وتطلعاته المستقبلية ويمكننا القول أنها مسألة غير منتهية.

- حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر في تزايد مستمر وعلى الرغم من ذلك بقيت الواردات الغذائية في الجزائر في تزايد ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الهائلة في نسبة السكان.

- كلما زاد إجمالي الناتج المحلي في الجزائر زاد حجم الواردات الغذائية وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية والسبب في ذلك أن الاقتصاد الجزائري قائم على الطاقة البترولية فقط.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها وهي:

- تنويع مصادر الاستيراد لخلق منافسة بين المصدرين تنعكس بالإيجاب على أسعار السلع المستوردة خاصة الاستهلاكية منها.

- يجب تحسن الاكتفاء الذاتي من الغذاء

- زيادة العمل على زيادة وتحسين القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية للتقليص من استيراد السلع الاستهلاكية.

- ضرورة دعم القطاع الفلاحي وتبني سياسة السيادة الغذائية خاصة وأن الجزائر تملك مقومات لذلك وتشجيع المستثمرات الفلاحية الصغيرة.

- ضرورة الاسترشاد بالنماذج الاقتصادية القياسية في بناء السياسة الاقتصادية.

- ولمواجهة التقلبات أسعار العالمية للغذاء يجب أن تتبنى الحكومة أسس زراعية عصرية تتم بالنجاعة والفعالية والتنافسية التي تؤهلها لضمان الأمن الغذائي المنشود على المدى القصير.

- من الضروري تطوير سياسات مثل تنويع وإنشاء نظام إنذار مبكر للأغذية.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- محددات واردات الغذاء في الجزائر
- دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي في الجزائر
- تأثير الواردات الغذائية في الجزائر.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب:

1- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ،2009.
2- شريف علي الصوص، **التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن – عمان، ،2012.
3- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان – الأردن ،2010.
4- كامل بكري، رمضان محمد مقلد، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن ،2002.
5- جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2008.
6- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان ،2013.
7- عبد القادر رزيق المخادمي، "**الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي** (" القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع).
8- نادية أحمد عم أرني، **"النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق ("**عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع,2014.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1- ونوغي مصطفى، **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي**، جامعة الجزائر ،09رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2011.
2- ناصر بوجلال، **"تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008على الأمن الغذائي في الوطن العربي**(" مذكرة ماستر، جامعة 8ماي -1945قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، (2014).
3- مريم قصوري"، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر** "(رسالة ماجيستر، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم الاقتصادية، (2012).
4- حمد حربة، "**الواقع الغذائي العربي وأسباب التحديات والتطلعات**"(الرياض: جماعة نايف للعلوم الأمنية،2010) .
5- عبد الرازق غبشي، "**أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية** –دراسة حالة -2014 1970مذكره دكتوراه تخصص اقتصاد قياسي ـ جامعه ورقلة (2016-2015).

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1- بدر الدين عبد الرحمان لزمد أحمد2019 تقدير دالة الطلب على الواردات في السودان خلال فترة1998-2017 مجلة معهد العلوم الاقتصادية.
2- حميدة عبد الحسن محمد الظالمي، "الأمن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية، "مجلة أوروك 3(2017).
3- نبيلة مسيلتي بن زعمة، "**التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي**(" ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في ربط العلاقات التكاملية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لدعم وتمكين الأمن الغذائي؟، المدية،2018).

المراجع باللغة الأجنبية

1- Dornbusch R, The case for Trade Liberalisation in Developing countries, Journal of Economic Perspectives, N01, 1992, P 78.

المواقع الإلكترونية

1- www.algeriabusiness.info/importation-des-produits-alimentaire-en-algerie-analyse /
2- www.algeriabusiness.info/importation-des-produits-alimentaire-en-algerie-analyse /
3- www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=wheat&graph=imports
4- www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=nonfat-dry-milk&graph=imports
5- www.indexmundi.com/agriculture/?country=dz&commodity=nonfat-dry-milk&graph=imports

www.algeriabusiness.info/importation-des-produits-alimentaire-en-algerie-analyse/

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): نموذج الخطي

Dependent Variable: IMF
Method: Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 01:12
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	3.69E-05	1.16E-05	3.188587	0.0038
AGP	0.150211	0.095996	1.564760	0.1302
COP	-36149.96	23351.10	-1.548105	0.1342
TCH	-2281.347	22279.41	-0.102397	0.9193
TOP	0.033180	0.213285	0.155567	0.8776
C	841238.3	5161508.	0.162983	0.8718

R-squared	0.962713	Mean dependent var	5661734.
Adjusted R-squared	0.955255	S.D. dependent var	3273911.
S.E. of regression	692530.6	Akaike info criterion	29.90608
Sum squared resid	1.20E+13	Schwarz criterion	30.18362
Log likelihood	-457.5442	Hannan-Quinn criter.	29.99655
F-statistic	129.0933	Durbin-Watson stat	1.767613
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (2): نموذج لوغاريتمي

Dependent Variable: LIMF
Method: Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 01:17
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTOP	0.976114	1.229575	0.793863	0.4347
LTCH	-0.060218	0.173596	-0.346888	0.7316
LGDP	0.555131	0.269565	2.059357	0.0500
LCOP	-0.090054	0.392111	-0.229663	0.8202
LAGP	0.197589	0.214118	0.922805	0.3649
C	-18.11950	16.79022	-1.079170	0.2908

R-squared	0.945368	Mean dependent var	15.38108
Adjusted R-squared	0.934441	S.D. dependent var	0.591943
S.E. of regression	0.151564	Akaike info criterion	-0.763638
Sum squared resid	0.574288	Schwarz criterion	-0.486092
Log likelihood	17.83639	Hannan-Quinn criter.	-0.673165
F-statistic	86.52118	Durbin-Watson stat	1.111000
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (3): نموذج الأمثل

Dependent Variable: LIMF
Method: Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 01:21
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	0.608278	0.143323	4.244118	0.0002
LAGP	-0.141168	0.015632	-9.030222	0.0000
C	6.207781	1.951685	3.180728	0.0038
LIMF(-1)	0.553372	0.127677	4.334150	0.0002

R-squared	0.965130	Mean dependent var	15.40470
Adjusted R-squared	0.961106	S.D. dependent var	0.587018
S.E. of regression	0.115769	Akaike info criterion	-1.350872
Sum squared resid	0.348465	Schwarz criterion	-1.164046
Log likelihood	24.26308	Hannan-Quinn criter.	-1.291105
F-statistic	239.8721	Durbin-Watson stat	2.169714
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4): **دالة الارتباط الذاتي للبواقي**

Date: 06/01/23 Time: 01:49
Sample: 1990 2020
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.113	0.113	0.4124	0.521
		2	-0.347	-0.364	4.4170	0.110
		3	0.183	0.324	5.5722	0.134
		4	0.099	-0.172	5.9230	0.205
		5	-0.221	-0.022	7.7474	0.171
		6	0.039	0.050	7.8056	0.253
		7	0.073	-0.095	8.0231	0.331
		8	-0.175	-0.059	9.3269	0.315
		9	0.045	0.103	9.4183	0.400
		10	-0.069	-0.324	9.6405	0.473
		11	-0.308	-0.084	14.394	0.212
		12	-0.108	-0.228	15.007	0.241

الملحق رقم (4): نتائج اختبار ARCH-LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.092170	Prob. F(2,22)	0.7642
Obs*R-squared	0.115751	Prob. Chi-Square(2)	0.7337

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.508723	Prob. F(1,26)	0.4820
Obs*R-squared	0.537342	Prob. Chi-Square(1)	0.4635

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 01:56
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.010641	0.003858	2.758030	0.0105
RESID^2(-1)	0.137550	0.192850	0.713248	0.4820

R-squared	0.019191	Mean dependent var	0.012274
Adjusted R-squared	-0.018533	S.D. dependent var	0.016281
S.E. of regression	0.016431	Akaike info criterion	-5.310582
Sum squared resid	0.007019	Schwarz criterion	-5.215424
Log likelihood	76.34814	Hannan-Quinn criter.	-5.281491
F-statistic	0.508723	Durbin-Watson stat	1.982644
Prob(F-statistic)	0.482046		